EBank
البنك المصري لتنمية الصادرات

القوائم المالية المجمعة

المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

عالم جديد احنا أوله

16710

ebank.com.eg

mazars
مصطفى شوقي
محاسبون قانونيون ومستشارون

الجهاز المركزي للمحاسبات

الإدارة المركزية للرقابة علي البنوك

تقرير مراقبا الحسابات

الى السادة / مساهمي البنك المصري لتنمية الصادرات – "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للبنك المصري لتنمية الصادرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ (ثمانية عشر شهراً)، وملخص لأهم السياسات المحاسبية وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تم مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك.

وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

mazars
مصطفى شوقي
محاسبون قانونيون ومستشارون

الجهاز المركزي للمحاسبات

الإدارة المركزية للرقابة علي البنوك

الرأي

من رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح – في جميع جوانبها الهامة – عن المركز المالي المجمع للبنك المصري لتنمية الصادرات – شركة مساهمة مصرية – في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ (ثمانية عشر شهراً) وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

فقرة توجيه انتباه

مع عدم اعتبار ذلك تحفظا وكما هو مبين بالإيضاح رقم (١) والإيضاح رقم (٣٨) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٢١ وافقت الجمعية العامة الغير عادية للبنك على تعديل المادة رقم (٤٨) من النظام الأساسي للبنك لتبدأ السنة المالية للبنك ببداية السنة الميلادية في اول يناير و تنتهى في ٣١ ديسمبر على ان تكون الفترة من أول يوليو ٢٠٢٠ و حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ هي فترة انتقالية ممتدة لمدة ثمانية عشر شهراً و تم عرض قائمة الدخل المجمعة والايضاحات المتعلقة بها ، وكذا قائمة الدخل الشامل المجمعة ، وقائمة التدفقات النقدية المجمعة لفترة ثمانية عشر شهراً من ١ يوليو ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقارنةً بأخر قوائم مالية معتمدة من قبل الجمعية العامة العادية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠(أثنى عشر شهراً) و بالتالي فأن أرقام المقارنة بالقوائم المالية غير قابلة للمقارنة على وجه الأطلاق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس إدارة البنك المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في: ٢٤ فبراير ٢٠٢٢

مراقبا الحسابات

الدكتور / احمد مصطفى شوقي

مصطفى شوقي MAZARS

محاسبون قانونيون ومستشارون

محاسبة / سلوى يونس سيد

رئيس القطاع

الجهاز المركزى للمحاسبات

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصري
الأصول			
نقدية وأرصده لدي البنك المركزي المصرى	(١٢)	٧,١٠٣,٧٥٤	٣,٨٦٧,١٢٣
أرصده لدي البنوك	(١٣)	٧,٩٢٤,٠٨٥	٤,٦٦١,٥٢٤
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	(١٤)	٧,٦١٢,٩١٧	٨,٥٤٨,٨٥٧
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(١٥)	٣٨,٩٠٢	٣٦,٠٣٠
قروض وتسهيلات للعملاء	(١٦)	٣٤,٩٠٣,٩٣٠	٣١,٢٩٧,٨٣٦
قروض وتسهيلات للبنوك	(١٦)	٧٢,١٢٧	٢٩,٠٧٣
إستثمارات مالية :			
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(١٨)	١١,٣٨٥,١٧٠	٤,٥٦٧,٧٦١
- بالتكلفة المستهلكة	(١٨)	٩١٠,٥٧٤	١,٠٨٧,٧٤٠
إستثمارات مالية فى شركات شقيقة	(١٩)	٦,٨٧٥	٦,٨٧٥
أصول غير ملموسة	(٢٠)	٤٩,٦٤٦	٣٧,٦٧٠
أصول أخري	(٢١)	٥,٩٤٨,٣٥٢	٢,١٠٠,٦٣٣
أصول ثابتة	(٢٢)	٩٨٢,١٦٥	٦٩٢,٩٠٧
المخزون	(٢٣)	٣٠٢,٣٨٧	٣٠٢,٣٨٧
أصول ضريبية مؤجلة	(٢٤)	١٠٣	٩٥
إجمالي الأصول		٧٧,٢٤٠,٩٨٧	٥٧,٢٣٦,٥١١
الإلتزامات وحقوق الملكيه			
الإلتزامات			
أرصدة مستحقه للبنوك	(٢٥)	٢,٥٤٣,٦٩٧	٣,٩٣١,٣٩١
ودائع العملاء	(٢٦)	٦٤,٣٠٢,١٤٨	٤٣,٩٤٧,٠٤٢
مشتقات مالية	(١٧)	-	٢٠٥
أدوات دين مصدرة	(٢٧)	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
قروض أخرى	(٢٨)	١,٥٧٧,٥١٨	١,٧١٢,٨٣٨
إلتزامات أخري	(٢٩)	١,٦٤١,٤٥٤	١,٢٤٢,٥٢١
مخصصات أخرى	(٣٠)	١٩٤,٦٣٢	٢٥٣,٩٥٣
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(٢٤)	٦,٦٩٦	١٢,٥١٣
إلتزامات مزايا التقاعد	(٣١)	٤٤,٨٣١	٣٣,٩٩١
إجمالي الإلتزامات		٧٠,٣٦٠,٩٧٦	٥١,١٨٤,٤٥٤
حقوق الملكية			
راس المال المصدر والمدفوع	(٣٢)	٣,٢٧٣,٦٠٠	٢,٧٢٨,٠٠٠
إحتياطيات	(٣٢)	٩٧٣,١٤٨	٨١٩,٠٠١
أرباح محتجزة		٢,٤٥٤,١٧٣	٢,٣٧٤,١٥٣
حقوق الأقلية		١٧٩,٠٩٠	١٣٠,٩٠٣
إجمالي حقوق الملكية		٦,٨٨٠,٠١١	٦,٠٥٢,٠٥٧
إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية		٧٧,٢٤٠,٩٨٧	٥٧,٢٣٦,٥١١

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .
تقرير مراقبى الحسابات مرفق .

مرفت زهدى سلطان
رئيس مجلس الإدارة

محمد فتوح إمام
رئيس مجموعة الرقابة المالية

محاسبة / سلوى يونس سيد
رئيس القطاع
الجهاز المركزى للمحاسبات

مراقبا الحسابات
دكتور / احمد مصطفى شوقى
MAZARS مصطفى شوقى

Public

البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح رقم	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهرا) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(٥)	١,٦٤٥,٧٤٥	٨,٤٧٢,٩٥٣	١,١٤١,٣٩١	٥,٥٥٢,٥٤٥
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(٥)	(١,٠٨٤,٦٥٤)	(٥,٥٣٥,٩٨٥)	(٧٤٥,٩١٥)	(٣,٥٨٧,١٨٧)
صافي الدخل من العائد		٥٦١,٠٩١	٢,٩٣٦,٩٦٨	٣٩٥,٤٧٦	١,٩٦٥,٣٥٨
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٦)	١٧٥,٤٨٥	٧٦٢,١١٢	٩١,٧٤٤	٣٧٧,١١٩
مصروفات الأتعاب والعمولات	(٦)	(٣٥,٧٥٢)	(١٣٢,٥٩٩)	(٥,٢٤٤)	(٣٧,٥٦٣)
صافي الدخل من الأتعاب والعمولات		١٣٩,٧٣٣	٦٢٩,٥١٣	٨٦,٥٠٠	٣٣٩,٥٥٦
توزيعات أرباح	(٧)	-	٩,٩٤٢	(٧,٣٦٨)	١١,٢٥٢
صافي دخل المتاجرة	(٨)	٥١,٩٨٣	٢٧٠,٨٢٨	٣٥,١٤٦	١٣٦,٩٩٢
أرباح (خسائر) إستثمارات مالية	(١٨)	٣,١٤٢	٢١,٣٤٣	-	٣,٤٢٤
رد (عبء) الإضمحلال عن خسائر الائتمان	(٩)	(٦١,١٧٣)	(٢٦٦,٢٠٨)	(٢٧,٩٩٠)	٧١,٣٧٢
مصروفات إدارية	(١٠)	(٣٧٧,٩١١)	(١,٩٥٢,٩٥٨)	(٢٧٩,٧٧٤)	(١,٠٥٥,٤٧٧)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	(١١)	(١٦,٤٧٤)	٣٢,٢٣٤	٥,١٦١	٣٧,٣٢٥
صافي الربح قبل الضرائب		٣٠٠,٣٩١	١,٦٨١,٦٦٢	٢٠٧,١٥١	١,٥٠٩,٨٠٢
ضرائب الدخل		(١٠٥,٨٢٧)	(٦٣٩,٥٤٠)	(٧٧,٧٢٧)	(٣٩٤,٩٠١)
الضرائب المؤجلة		(٩,١٩٠)	(٦,٣٠٦)	(٤,١٧٦)	(١١,٣٥١)
صافي أرباح الفترة		١٨٥,٣٧٤	١,٠٣٥,٨١٦	١٢٥,٢٤٨	١,١٠٣,٥٥٠
يتمثل في:					
نصيب المساهمين في البنك		١٨١,٢٤٨	١,٠١٥,١١٦	١٢٣,٠٨٧	١,٠٨٨,٢٨٤
نصيب الأقلية		٤,١٢٦	٢٠,٧٠٠	٢,١٦١	١٥,٢٦٦
		١٨٥,٣٧٤	١,٠٣٥,٨١٦	١٢٥,٢٤٨	١,١٠٣,٥٥٠

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .

تقرير مراقبى الحسابات مرفق .

محمد فتوح إمام

رئيس مجموعة الرقابة المالية

Public

البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	الاحتياطيات												
	رأس المال المدفوع	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة راس المال	احتياطي قانوني	احتياطي عام	احتياطي خاص	احتياطي رأسمالي	احتياطي المخاطر البنكية العام	احتياطي المخاطر البنكية IFRS٩	احتياطي المخاطر البنكية -اصول آلت ملكيتها للبنك	احتياطي القيمة العادلة إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	أرباح محتجزة	حقوق الأقلية	الاجمالي
	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
الرصيد في اول السنة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠	-	٢٢١,١٨٣	٢٢,٨٨١	٢٦,٢٢٦	٢٨,٩٥٤	٩٠٩	-	٢٠,٦٦١	٣٤,١٩١	١,٨٧٤,٤٧٢	١٤٢,١٣٩	٥,٠٩٩,٦١٦
المحول إلى الاحتياطي العام	-	-	-	٢,١١٧	-	-	-	-	-	-	(٢,١١٧)	-	-
المحول الي الاحتياطي الرأسمالي	-	-	-	-	-	١٦٦,٣٥٨	-	-	-	-	(١٦٦,٣٥٨)	-	-
المحول الى الإحتياطي القانوني	-	-	٩٨,٢٥٥	-	-	-	-	-	-	-	(٩٩,٢١٥)	-	(٩٦٠)
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية اصول الت ملكيتها	-	-	-	-	-	-	-	-	(٤,٢٦٧)	-	٤,٢٦٧	-	-
صافى التغير فى الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠٠,٥٨١	-	-	٢٠٠,٥٨١
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٣٠٢	-	-	٢,٣٠٢
المحول الى الأرباح المحتجزة	-	-	-	-	(٤٦٠)	-	-	-	-	(٨٩٠)	١٢٦,٢٧٠	(٢٦,٥٠٢)	٩٨,٤١٨
صافى أرباح السنة المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٠٨٨,٢٨٤	١٥,٢٦٦	١,١٠٣,٥٥٠
توزيعات الأرباح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٤٥١,٤٥٠)	-	(٤٥١,٤٥٠)
الرصيد فى آخر السنة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠	-	٣١٩,٤٣٨	٢٤,٩٩٨	٢٥,٧٦٦	١٩٥,٣١٢	٩٠٩	-	١٦,٣٩٤	٢٣٦,١٨٤	٢,٣٧٤,١٥٣	١٣٠,٩٠٣	٦,٠٥٢,٠٥٧
الرصيد فى أول الفترة المالية	٢,٧٢٨,٠٠٠	-	٣١٩,٤٣٨	٢٤,٩٩٨	٢٥,٧٦٦	١٩٥,٣١٢	٩٠٩	-	١٦,٣٩٤	٢٣٦,١٨٦	٢,٣٧٤,١٥٣	١٣٠,٩٠٣	٦,٠٥٢,٠٥٧
قيمة زيادة راس المال وفقا لقرار الجمعية العمومية	٥٤٥,٦٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٥٤٥,٦٠٠)	-	-
المحول الي الاحتياطي الرأسمالي	-	-	-	-	-	١١٩	-	-	-	-	(١١٩)	-	-
المحول الي الاحتياطي العام	-	-	-	٤,٢٣٢	-	-	-	-	-	-	(٦,٠٠٠)	١,٧٦٨	-
المحول الى الاحتياطي القانوني	-	-	١١٦,٧١٠	-	-	-	-	-	-	-	(١٢٠,٥٦٣)	٣,٨٥٣	-
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية العام	-	-	-	-	-	-	١٢٢,٣٥٠	-	-	-	(١٢٢,٣٥٠)	-	-
المحول الى الاحتياطي المخاطر البنكية اصول الت ملكيتها	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٦,٣٩٤)	-	١٦,٣٩٤	-	-
صافى التغير فى الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٧٨,٢٣٢)	-	-	(٧٨,٢٣٢)
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,١١٧	-	-	٢,١١٧
صافى التغير في الاحتياطي الخاص	-	-	-	-	٢,٧٧٨	-	-	-	-	-	(٥,١٠٣)	-	(٢,٣٢٥)
حقوق الأقلية بشركة Ebe.Factor	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٢,٥٠٠	١٢,٥٠٠
المحول الى الأرباح المحتجزة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٦٦	٩,٣٩٠	٩,٣٦٧	١٩,٢٢٣
توزيعات الأرباح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٦١,١٤٧)	-	(١٦١,١٤٧)
صافى أرباح الفترة المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٠١٥,١١٦	٢٠,٧٠٠	١,٠٣٥,٨١٦
الرصيد في أخر الفترة المالية	٣,٢٧٣,٦٠٠	-	٤٣٦,١٤٨	٢٩,٢٣٠	٢٨,٥٤٤	١٩٥,٤٣١	١٢٣,٢٥٩	-	-	١٦٠,٥٣٧	٢,٤٥٤,١٧٢	١٧٩,٠٩٠	٦,٨٨٠,٠١١

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها

Public

	إيضاح	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهرا)	السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	رقم	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي الأرباح قبل الضرائب		١,٦٨١,٦٦٢	١,٥٠٩,٨٠٢
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك أصول ثابتة	(٢٢)	١٧٥,١٠٠	٩٥,٢٤٣
استهلاك أصول غير ملموسة	(٢٠)	٥٥,٠٦٢	١٥,٢٧٤
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات العملاء	(٩)	٢٩٦,٣٩١	(٧٤,٩٣٧)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لاذون الخزانة الحكومية	(٩)	(٢٠,٩٨٦)	(٧,١٣٨)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية	(٩)	(١,٧٣٨)	٩,٦٤٩
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك	(٩)	(٤٢٠)	٤٩١
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(٩)	(١٠,٠٨٧)	٥٥٨
عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين شركات	(٩)	١,٩٤٦	
الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى	(٩)	١,٠٩٨	٤
عبء (رد) المخصصات الأخرى	(٣٠)	٦٢,١٣٨	٢٨,٢٧٦
خسائر (أرباح) بيع أصول الت ملكيتها	(١١)	(٨,٠٥٩)	(٤٣٧)
فروق تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالعملات الاجنبية		٢٧,١٤٧	(١٤,٨٩٨)
عبء (رد) التزامات التقاعد	(٣١)	١٨,٧١٨	١٥,٥٤٧
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات الأخرى	(٣٠)	(١,٦٢٦)	٢٥
توزيعات الأرباح		(٩,٩٤٢)	(١١,٢٥٢)
استهلاك علاوة الإصدار والخصم للاستثمارات المالية		(١٦,٢١٦)	(٨,٦٠٢)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والإلتزامات المستخدمة فى أنشطة التشغيل		**٢,٢٥٠,١٩٠**	**١,٥٥٧,٦٠٥**
صافي النقص (الزيادة) في الأصول والإلتزامات			
أرصدة لدى البنوك	(١٢)	(٣,١٢٣,٦٤٧)	٣٨٢,٤٣٥
اذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	(١٤)	٦١٦,٦٦٠	١,٤٣١,٠١٨
أصول ماليه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(١٥)	(٢,٨٧١)	١٠,٤٨٠
قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك	(١٦)	(٣,٩٢٨,٤٨٨)	(٦,٤١٦,٩١٩)
المشتقات المالية (بالصافي)	(١٧)	(٢٠٥)	٢٠٥
أصول أخري	(٢١)	(٤,٠٥٩,٨٢١)	(٧٥١,٤٢٢)
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	(١,٣٨٧,٦٧٠)	١,٥٩٧,١٩٣
ودائع العملاء	(٢٦)	٢٠,٣٥٥,١٠٦	٣,٨٧٤,٤٥٤
التزامات اخري	(٢٩)	٣٤٢,٩٧٤	(١٦,٣٨٩)
ضرائب الدخل المسددة		(٥٨٣,٥٨٢)	(٣٢٧,٥٥٤)
مخصصات أخري	(٣٠)	(١٢١,٢٤٧)	(٤٠,٦٨٧)
إلتزمات مزايا تقاعد	(٣١)	(٧,٨٨٠)	(٣,٣٥٨)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		**١٠,٣٤٩,٥١٩**	**١,٢٩٧,٠٦٠**
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	(٢٢)	(٢٦٨,٦٥٨)	(٨٣,٧٨٠)
متحصلات من بيع أصول الت ملكيتها		٢٦,٤٣٠	٤٧٣
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(٢٠)	(٦٧,٠٣٧)	(٣٣,٩٣٧)
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(١٨)	(٧,٦٠٩,١٩٤)	(٢,٩٣٥,٦٣٦)
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(١٨)	٦٩٦,٩٣٣	١٨٦,٨٨٩
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(١٨)	(٣٦٩,٦٠٣)	-
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(١٨)	٥٥٢,٢٠٧	٦٩٥,٨٦٧
توزيعات أرباح محصلة		٩,٩٤٢	١١,٢٥٢
صافي التدفقات النقدية(المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		**(٧,٠٢٨,٩٨٠)**	**(٢,١٥٨,٨٧١)**

Public

	إيضاح	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهرا)	السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	رقم	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
محصل (مسدد) من أدوات دين وقروض أخرى	(٢٨)	(١٣٥,٣٢٠)	٨٥,٤٦٧
توزيعات الارباح المدفوعة		(١٦١,١٤٧)	(٤٥١,٤٥٠)
تغير حقوق الأقلية		-	٩٨,٧٩٢
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل		(٢٩٦,٤٦٧)	(٢٦٧,١٩١)
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة المالية	(٣٤)	٣,٠٢٤,٠٧٠	(١,١٢٩,٠٠٢)
رصيد النقدية ومافي حكمها فى أول الفترة المالية		٥,٣٨٧,٤١٥	٦,٥١٦,٤١٧
رصيد النقدية ومافي حكمها فى آخر الفترة المالية		٨,٤١١,٤٨٥	٥,٣٨٧,٤١٥
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلي :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(١٢)	٧,١٠٣,٧٥٤	٣,٨٦٧,١٢٣
أرصدة لدى البنوك	(١٣)	٧,٩٢٤,٠٨٥	٤,٦٦١,٥٢٣
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	(١٤)	٧,٦١٢,٩١٧	٨,٥٤٨,٨٥٧
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الألزامي	(١٢)	(٦,٧٨١,٩٥٤)	(٣,٦٤٧,٩٠٦)
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر	(١٤)	(٧,٤٤٧,٣١٧)	(٨,٠٤٢,١٨٢)
		٨,٤١١,٤٨٥	٥,٣٨٧,٤١٥

معاملات غير نقدية

مبلغ ١٩٤,٧٣٠ الف جنيه مصري قيمة إضافات أصول ثابتة تم تحويلها من الأرصدة المدينة إلى الأصول الثابتة خلال السنة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى التغير في الأرصدة المدينة والأصول الثابتة و الأصول الغير ملموسة

مبلغ ٧٥,٩٨٧ الف جنية مصرى قيمة فروق تقييم إستثمارات ماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى إحتياطي القيمه العادله والإستثمارات الماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة و الالتزامات الضريبية الموجلة والارباح المحتجزة

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

Public

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهرا) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ الف جنيه مصرى
صافى أرباح الفترة	١٨٥,٣٧٤	١,٠٣٥,٨١٦	١٢٥,٢٤٨	١,١٠٣,٥٥٠
أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٦,٩٢٧)	(٣٠,٤٠٧)	(٢٧,٦٤٤)	١٠١,٦٢٠
أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٢١,٦٣٦)	(٤٣,٨٧٦)	١٢٥,٨٠٧	١١٠,٢٨٣
أرباح (خسائر) فروق تقييم صناديق إستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢,٩٧٤	٥,٩٢٦	٢,١٦٥	(١,٩٨٠)
أرباح (خسائر) فروق تقييم أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(٧٥٨)	(٩,٤٠٩)	٧,٥٩٧	(١٠,٢٣١)
ضرائب الدخل	١٧٠	٢,١١٧	(١,٧٠٩)	٢,٣٠٢
صافى الدخل الشامل للفترة	١٥٩,١٩٨	٩٦٠,١٦٧	٢٣١,٤٦٤	١,٣٠٥,٥٤٤

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

Public

١. معلومات عامة:

تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٣ طبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ونظامه الأساسى بجمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة ٧٨ ش التسعين الجنوبى- مركز المدينة – القاهرة الجديدة ، والبنك مدرج في البورصة المصرية ، ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة في قيام قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجارى وخدمي وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها كافة البنوك وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى وذلك من خلال مركزه الرئيسي وعدد ثلاثة وأربعون فرعاً، وقد بلغ عدد العاملين ١٥٠٥ موظف في تاريخ القوائم المالية.

وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ على تعديل المادة (٤٨) من النظام الأساسي للبنك لتبدأ السنة المالية للبنك ببداية السنة الميلادية في أول يناير وتنتهي في ٣١ من ديسمبر.

على أن تكون الفترة من أول يوليو ٢٠٢٠ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ هي فترة انتقالية ممتدة لمدة ثمانية عشر شهرا.

إعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المجمعة للفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٢.

ملخص السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

تعد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمتفقة مع المعايير المشار إليها ، ووفقاً لتعليمات تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (٩) الصادر من البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة والأصول والالتزامات المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وجميع عقود المشتقات المالية. وأعد البنك القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقًا لمعايير المحاسبة المصرية ، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعًا كليًا في القوائم المالية المجمعة وهى الشركات التي للبنك فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبيًا بالتكلفة ناقصًا خسائر الاضمحلال .

ب – أسس تجميع القوائم المالية

ب/١ – الشركات التابعة:

- الشركات التابعة هي المنشآت التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى.
- يتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة بالقوائم المالية المجمعة للبنك وذلك اعتبارا من تاريخ بداية السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن ممارسة حقوق تلك السيطرة.
- تم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة والمستثمر بها بطريقة غير مباشرة اعتبارا من ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وفيما يلي بيان بالشركات التابعة والشقيقة والاستثمارات المباشرة والغير مباشرة التى للبنك سيطرة عليها والتي تم تجميعها بالقوائم المالية المجمعة للبنك (الشركة القابضة) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بألف جنيه مصري	نسبة المساهمة %	٣٠ يونيو ٢٠٢٠ بألف جنيه مصري	نسبة المساهمة %
شركة إيجيبت كابيتال القابضة	٤١٠,٩٧٩	٩٩,٩٩	٤١٠,٩٧٩	٩٩,٩٩
العالمية القابضة للاستثمارات المالية	٥,٠٠٠	٩٩,٩٩	٥,٠٠٠	٩٩,٩٩
شركة بيتا الماليه القابضة	١٠٦,٩٨٩	٩٩,٩٩	١٠٦,٩٨٩	٩٩,٩٩
الشركة المصرية لضمان الصادرات	١٧٦,٣٨٣	٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٣	٧٠,٥٥
المصرى للإستثمارات العقارية	١١,٨٥٠	٣٩,٥٠	١١,٨٥٠	٣٩,٥٠
شركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية	٦٧,٩٤٠	٣٩,٥٠	٦٧,٩٤٠	٣٩,٥٠
ايجيبت كابيتال العقارية	٣	٠,٠٥	٣	٠,٠٥
شركة EBE FACTORS	٣٧,٥٠٠	٧٥,٠٠	٣٠,٠٠٠	٦٠,٠٠
كما تم تجميع شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش وشركة تنمية السياحة المصرية (احدى الشركات التابعة لشركة ايجيبت كابيتال القابضة) والتى تمثل استثمار غير مباشر تتوافر فيه شروط السيطرة من قبل مصرفنا.				

-نبذة مختصرة عن أنشطة المجموعة :

➢ شركة ايجيبت كابيتال القابضة :

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية والزيادة في رؤوس أموالها.

➢ الشركة العالمية القابضة للتنمية والستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➢ شركة بيتا المالية القابضة للاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➢ الشركة المصرية لضمان الصادرات:

جاء في قانون إنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات أن من أحد أغراضه الأساسية "العمل على وضع وتنفيذ نظام لتأمين مصدري السلع الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد يتعرضون لها لأسباب لا ترجع إلى خطأ المصدر سواء كانت تلك المخاطر ناشئة قبل تسليم السلع المتعاقد على تصديرها أو بعد تسليمها وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة البنك"، وقد أدى البنك هذه المهمة بإنشائه للشركة المصرية لضمان الصادرات عام ١٩٩٢ شركة مساهمة مصرية.

➢ شركة المصرى للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➢ شركة إيه بيتا للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➢ شركة ايجيبت كابيتال للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات.

ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➢ شركة تنمية السياحة المصرية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة المشروعات و المنشات السياحية المختلفة مثل القرى السياحية و الفنادق و الموتيلات وإقامة وتملك المنشأت الفندقية العائمة والقائمة بالفعل والسابق صدور تراخيص لها و المطاعم و استغلال وإدارة وبيع و تأجير هذه الوحدات جزئياً أو كلياً و تقديم كافة الخدمات اللازمة و المكملة لهذه المنشات و مباشرة كافة الأنشطة السياحية المذكورة أعلاه سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها و يجوز أن تكون لها مصلحة أو تشترك باي وجه من الوجوه مع الشركات و غيرها من المنشات التي تزاول أعمالا شبيهة بإعمالها أو التي قد تعاونها علي تحقيق غرضها في مصر وفي الخارج.

➢ شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش:

تأسست شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش " أوبروي الغردقة – سابقاً – شركة مساهمة مصرية" طبقا لأحكام القانون ٢٣٠ لسنه ١٩٨٩ بناءاً علي موافقة الهيئة العامة للإستثمار في ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة قرية سياحية مستوي خمس نجوم.

➢ شركة أي بى اى للتخصيم:

انشات طبقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١و خاضعة لاحكام قانون سوق المال و تم قيدها بالسجل التجارى و حصلت على ترخيص مزوالة النشاط من الهيئة العامة للرقابة المالية

ويتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافًا إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء. ويتم قياس الأصول المقتناه القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية. وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول بما فى ذلك الأصول والالتزامات المحتملة المقتناه القابلة للتحديد على أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لذلك الصافي يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

ب/٢ – المعاملات المستبعدة عند تجميع القوائم المالية

عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلا على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضروريًا بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة وتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة وفقاً لأخر ميزانية معتمدة.

ب/٣ – المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة ، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل ، وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناه والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

ب/٤ – الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمتلك المجموعة نفوذًا مؤثرًا عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠ % إلى ٥٠ % من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات الشقيقة أولا بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقًا لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصًا أي اضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء.

ج- التقارير القطاعية

قطاع النشـــاط هو مجموعة من الأصـــول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتســـم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د- ترجمة العملات الأجنبية

د/١ – عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهي عملة التعامل والعرض للبنك .

د/٢ – المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:
  - صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
  - حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مُؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مُؤهلة لصافي الاستثمار.
  - إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.
- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل).
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

هـ – أذون الخزانة

يتم الإعتراف الأولى بأذون الخزانة بتكلفة إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالى بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التى لم تستحق بعد.

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة، استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

– الاثبات والقياس المبدئي:

جميع الإضافات و الاستبعادات للأصول المالية يتم إثباتها في تاريخ العملية، و هو التاريخ الذى يلتزم فيه البنك بشراء او بيع الأصل و ان الإضافات و الاستبعادات هي إضافة و استبعادا للأصول المالية و التي تتطلب تسليم الأصول خلال الاطار الزمنى المنصوص علية عامة في القوانين او الأعراف حسب اعراف السوق.

يتم قياس الأصول او الالتزامات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة المضافاً اليها، في حالة البند الغير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة الى الاقتناء او الإصدار.

- التصنيف:

عند الاثبات المبدئي، يتم تصنيف الأصول المالية كقياسها: بالتكلفة المستهلكة او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر:

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى الاحتفاظ بالأصول من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

ينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة التدفقات النقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية، وينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للبنك اختيار لا رجعه فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الاخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

تمثل القروض و المديونيات أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

* الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.

*الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

* <u>الخسائر الائتمانية المتوقعة:</u>

تمثل المتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغيراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة المصري ٢٦ المتعلق بالأدوات المالية، الاثبات والقياس.

المعيار الجديد يؤدى الى تغيرات أساسية في محاسبة الأصول المالية وبعض جوانب محاسبة الالتزامات المالية.فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبة والناتجة عن اعتماد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩:

يطبق البنك نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة و ذلك بالنسبة للأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة و أدوات الدين المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر .يتم تحويل الأصول من خلال المراحل الثلاثية التالية و ذلك على أساس التغير في جودة التصنيفات الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي لهذه الأصول :

- المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئى ،يتم اثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.

- المرحلة الثانية : الخسائر الائتمانية على مدى العمر – غير مضمحلة ائتمانياً – بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ، و لكنها ليست مضمحلة ائتمانياً ، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

- يتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات أعداد تقييم للعملاء استنادا على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولا إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلى لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل ؛ علماً بأنه يتم تصنيف عملاء الائتمان على أساس فردى (Individual) وفيما يتعلق بمحفظة التجزئة المصرفية ومدينو شراء أصول والقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من خلال المنتجات المختلفة ذات الخصائص المتشابهة يتم تقييمها واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على أساس مجمع (Collective) واستناداً على البيانات بالسوق.
- يتم الاعتماد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على نموذج التصنيف الائتماني المتعاقد معه واستنادا على المعادلة التالية:

(معدل احتمالية الإخفاق x معدل الخسارة عند الإخفاق X الرصيد عند التعثر) ويتم قياسه على أساس فردى أو مجمع هذا ويتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أعداد تقييم للعميل استنادا على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولا إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلى لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل مع احتساب معدل الخسارة عند الإخفاق وذلك على مستوى كل تسهيل بالإضافة الى ان معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) يمثل الخسارة في الجزء المكشوف بعد استبعاد معدل الاسترداد المتوقع (القيمة الحالية لما يمكن استرداده من قيمة الاستثمار في الأصل المالي سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوماً على القيمة عند التعثر " ١ – معدل الاسترداد" ، ويتم احتساب هذا المعدل لكل تسهيل بشكل فردي) هذا ويتم الاعتماد بالأساس في الاحتساب على محاور أساسية موضحة على النحو التالي:

- التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي (Cash flow).
- الضمانات المقابلة للتسهيل (Collateral).
- الرافعة المالية للمقترض "Financial Leverage".
- أيه التزامات على المنشأة ذات أولوية في السداد عن دين مصرفنا.

- يتمثل الرصيد عند التعثر (E.A.D) في الرصيد المستخدم في تاريخ إعداد المركز مضافاً إليه المبالغ التي قد يتم استخدامها في المستقبل من قبل العميل.

<u>–المعايير الخاصة بتصنيف عملاء الائتمان فيما بين ٣ المراحل:</u>

وتشمل أسس التصنيف لمحفظة عملاء الائتمان وفقاً للمعايير الكمية والمعايير النوعية المحددة من البنك المركزي واستناداً على خبرة القائمين على الإدارة؛ وبناءاً عليه تم تصنيف جميع العملاء بناءاً على المعايير التالية:

<u>المرحلة الأولى:</u>

تشمل هذه المرحلة جميع العملاء المنتظمين في السداد مع عدم وجود إية متأخرات في السداد وتلك التي لا يتوافر فيهم أي من المعايير الواردة في المرحلة الثانية والثالثة وبالنسبة لعملاء ائتمان الشركات الكبرى والمشروعات المتوسطة يتم ادراج العملاء المصنفين من درجة مخاطر (١–٦).

المرحلة الثانية:

تشمل هذه المرحلة العملاء الذين شهدوا ارتفاعا ملحوظا في مخاطر الإئتمان ويتم التصنيف في هذه المرحلة بناءا على المعايير التالية: -

البيان	معايير كمية	معايير نوعية
قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	• إذا تأخر المقترض عن سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٥٠ إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق. * • جميع العملاء بدرجة الجدارة الائتمانية ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة) • انخفاض في الجدارة الائتمانية للمقترض ثلاثة درجات مقارنة بدرجة الجدارة الائتمانية للعميل عند بداية التعامل مع مصرفنا	• زيادة كبيرة بسعر العائد مما قد يؤثر سلباً على نشاط المقترض ويؤدى إلى زيادة المخاطر الائتمانية. • تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض. • طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض. • تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة او التدفقات النقدية. • تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. • العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية.
قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وقروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	• أظهر سلوك المقترض تأخر معتاد في السداد عن المهلة المسموح بها للسداد وبفترات تأخير من يوم وبحد أقصى ٥٠ يوم * • متأخرات سابقة متكررة خلال الـ 12 شهرا السابقة.	• تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.

*** تنخفض بمعدل (١٠) أيام سنوياً لتصبح ٣٠ يوم خلال ٣ سنوات**

المرحلة الثالثة:

تشمل هذه المرحلة القروض والتسهيلات التي شهدت اضمحلالا في قيمتها (العملاء غير المنتظمين) والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛ ويتم التصنيف استنادا على المعايير التالية:

البيان	معايير كمية	معايير نوعية
قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	• درجات تصنيف ائتماني ٨، ٩، ١٠. • و/أو تأخر المقترض أكثر من 90 يوما عن سداد اقساطه التعاقدية.	• تعثر المقترض مالياً. • اختفاء السوق النشط للأصل المالي او أحد الادوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية. • احتمال أن يدخل المقترض في مرحلة الإفلاس او اعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. • إذا تم شراء أصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.
قروض المشروعات الصغيرة والصغيرة جدا والمتناهية الصغر.	• تأخر المقترض أكثر من 90 يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.	
قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	• تأخر المقترض أكثر من 90 يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.	• وفاة أو عجز المقترض.

تحديد مفهوم التعثر وتعديل تصنيف العميل ونقله إلى المرحلة الثالثة "Stage 3" يعد جزء لا يتجزأ من دور إدارة المخاطر والذي يتضمن معايير كمية ومؤشرات نوعية أخرى وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم "٩" بالفقرة رقم (B5.5.37).

-الخسائر الائتمانية المتوقعة للديون غير المنتظمة:

يتم اتباع أياً من الأسس التالية لاحتساب معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) وذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) للعملاء غير المنتظمين:

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية طبقاً لاتفاقات التسويات / الجدولة المبرمة.
- القيمة الحالية للضمانة القائمة بعد استبعاد المصروفات القضائية الخاصة بالتنفيذ.
- معدلات الإخفاق التاريخية.

- تقييم نموذج الاعمال

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال الذى يتم الاحتفاظ بالأصول من خلاله على مستوى محفظة الاعمال ؛و هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الاعمال و طريقة تقديم المعلومات الى الإدارة. فيما يلى المعلومات التي تم اخذها بعين الاعتبار:

- السياسات و الأهداف المحددة لمحفظة الاعمال و التطبيق العلمي لتلك السياسات. وبالأخص ما اذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول و الاحتفاظ بها لغرض السيولة.
- المخاطر التي توثر على أداء نموذج الاعمال و (الأصول المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الاعمال ذلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر و معدل تكرار المبيعات و قيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة ، و أسباب تلك المبيعات ، بالإضافة الى توقعاتها بشان أنشطة المبيعات المستقبلية بالرغم من ذلك ،فأن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن اخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة ، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق البنك لأهداف إدارة الأصول المالية بالإضافة الى كيفية تحقيق التدفقات النقدية .
- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة او التي يتم ادارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و لا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من اجل تحصيل التدفقات النقدية و بيع الأصول المالية.
-

تقييم ما أذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ القائم:

لأغراض هذا التقييم يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العالة للأصول المالية عند الاثبات المبدئي. يتم تحديد (الفائدة) على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود و المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم و ذلك خلال فترة معينة من الزمن او المخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (مثال: مخاطر السيولة و التكاليف الإدارية)، و كذلك هامش الربح.

ويوجد لدى البنك ٣ نماذج اعمال تتمثل في نموذج الاعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية ونموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع ونماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة-إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة-تعظيم التدفقات النقدية عن الطريق البيع).

- إعادة التصنيف

لا يتم تصنيف الأصول المالية بعد اثباتها المبدئي ، الا في حالة تغيير البنك لنموذج الاعمال لإدارة الأصول المالية.

٣- الاستبعاد:-

- الأصول المالية

يقوم البنك باستبعاد الأصول المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالى او قامت بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية وفقا للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية وللملكية المتعلقة بالأصل المالي الذي تم نقله او عندما يقوم البنك بنقل او بقاء جميع المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.
عند استبعاد الأصول المالية ، فان الفرق بين القيمة المدرجة للأصل المالي او (القيمة المدرجة بجزء الاصل المالي المستبعد) ومجموع (المقابل المستلم) بما في ذلك أي صل جديد تم اقتناؤه مخصوم منه أي التزم جديد مفترض و أي مكسب او خسارة متراكمة تم اثباته في الدخل الشامل يتم اثباته في الأرباح او الخسائر. اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩ لا يتم اثبات أي مكسب/خسارة مثبتة في الدخل الشامل الاخر فيما يتعلق باسهم حقوق الملكية في قائمة الأرباح و الخسائر عند استبعاد تلك الأسهم. يتم اثبات اية فوائد للأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة لاستبعاد التي يتم انشاؤها او الاحتفاظ من قبل البنك كأصل او التزام منفصل.
اذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية ،يقيم البنك ما اذا كانت التدفقات النقدية للأصول المالية المعدلة تختلف اختلافا جوهريا في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية ،فتعتبرالحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصول المالية الاصلية قد انقضت مدتها . ففي هذه الحالة ،يتم استبعاد الأصول المالية الاصلية و يتم اثبات الأصول المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

يتم استبعاد الأصل المالي (كليا وجزئيا) عند:

- انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل.
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل و لكنه تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري الى طرف ثالث بموجب (ترتيب سداد) سواء قيام البنك بنقل جميع المخاطر و المنافع الجوهرية المتعلقة بالأصل او عندما لم يقم بنقل او إبقاء المخاطر و المنافع الجوهرية للأصول و لكنه قام بنقل السيطرة على الأصول.

الالتزامات المالية

- يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يكون الالتزام تم أخلائه او ألغائة او انتهاء مدته.

ز – المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.
وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالى ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ح - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .
- يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى ، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافى دخل المتاجرة.

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المُركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلى :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيـــــات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به ، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.

- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والاستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

ح/١ – تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد ".

ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة ".

ويُؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المُغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافى دخل المتاجرة".

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفتره حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

ح/٢ – تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل "صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة".

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

ح/٣ – تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية.

ح/٤ – المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ط - الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التى تُقاس بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداه فى تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أى القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم)، إلا إذا كان الاستدلال على القيمة العادلة للأداة فى تاريخ تلك المعاملة يستند إلى أسعار مُعلنة للمعاملات فى الأسواق أو بإستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك فى معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها بإستخدام نماذج تقييم قد لا تعتمد جميع مدخلاتها على أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ولذلك يتم الإعتراف الأولى بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التى يتم الحصول عليها من نموذج التقييم والتى قد تختلف عن سعر المعاملة.

وفى هذه الحالة لا يتم الإعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (تُعرف "بأرباح وخسائر اليوم الأول) ، بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الإلتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الإعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدى، وذلك إما بإستهلاكها على عمر الأداة المالية المقتناة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت ، أو بأن يؤجل الإعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للأداة بإستخدام مدخلات أسواق معلنة ، أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معلنة للأداة عندئذٍ يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الإعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة.

ى- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفى حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالى قبل الجدولة.

ك – إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك علي اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضا عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفتره التي يتم أداء الخدمة فيها.

ل - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

م – اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالى ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصومًا من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالمركز المالى، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

ن - اضمحلال الأصول المالية

ن/١ – الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المُستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الاضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيره تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى أثنى عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردى للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفى هذا المجال يُراعى ما يلي:

إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية

إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع. إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تَحملها بعد، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك. ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالى بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

س- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاءً لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ع – الأصول غير الملموسة

ع/١ برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدى إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية، يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفتره المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

ع/٢ الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص و منافع عقود الإيجار إن وجدت وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل.

ف ـ الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفتره المالية التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي:

المباني والإنشاءات	٤٠ سنة
أعمال تجهيزات وتكييفات	٥ سنوات
خزائن حديدية	٢٠ سنة
آلات تصوير وفاكس	٨ سنوات
سيارات ووسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة كهربائية	١٠ سنوات
أجهزة كهربائية (تليفون محمول)	٣ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي	٣ سنوات
أثاث	١٠ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً.

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا

تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ص- أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالى ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما فى ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) ، والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول ثابتة ، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذى لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال)، والتأمينات والعُهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. واذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل فى تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التى كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

ق- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل

القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلي قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ر - الإيجارات

ر/١ الاستئجار

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ر/٢ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالى وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المُماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش- النقدية وما فى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدي البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ت - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام ـ دون تأثره بمعدل الضرائب الساري ـ الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ث - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدم لعملائه من جهات أخرى ، وهى تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تَحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين . ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالى أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات(مصروفات) تشغيل أخرى .

خ – مزايا العاملين

خ/١ – إلتزامات المعاشات

- يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١ يوليو ٢٠٠٠ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسرى أحكام هذا الصندوق و تعديلاتها على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك وفروعه بجمهورية مصر العربية.

ويلتزم البنك بأن يؤدى إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقا للائحة الصندوق وتعديلاتها، ولا يوجد علي البنك أى التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدما ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلي تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.

- كما تتمثل مزايا المعاش في حصة البنك في التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتي يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لقانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ، ويقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التي يقدم فيها موظفي البنك خدماتهم . ويتم المحاسبة عن إلتزامات البنك بسداد مزايا المعاش بإعتبارها نظم إشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ إلتزام إضافى على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه.

خ/٢ – إلتزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى – الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن إلتزام الرعايا الصحية بإعتباره نظم مزايا محددة.

ويتم حساب التزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين سنويًا (التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها) عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة (Projected Unit Credit Method) ، ويتم تحديد القيمة الحالية لالتزام نظام الرعاية الصحية للمتقاعدين عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع دفعها وذلك باستخدام سعر عائد سندات شركات ذات جودة عالية أو

سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد المزايا ولها ذات أجل استحقاق التزام مزايا المعاش المتعلق بها تقريبًا.

ويتم حساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات فى التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتخصم تلك الأرباح (وتضاف الخسائر) على قائمة الدخل اذا لم تزد عن ١٠ ٪ من قيمة أصـــول اللائحة أو ١٠ ٪ من التزامات المزايا المحددة ، أيهما أعلى ، وفى حالة زيادة الأرباح (الخسائر) عن هذه النسبة يتم خصم (اضافة) الزيادة وذلك في قوائم الدخل على مدار متوسط المتبقي من سنوات العمل.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة مباشرة فى قائمة الدخل ببند المصروفات الإدارية ، ما لم تكن التغييرات التي أُدخلت على لائحة المعاشات مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (Vesting period فترة الإستحقاق) وفي هذه الحالة، يتم استهلاك تكاليف الخدمة السابقة باستخدام طريقة القسط الثابت علي مدار فترة الاستحقاق.

ذ – ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة المالية كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ض ـ الاقتـراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المُستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ظ ـ رأس المـال

ظ/١ – تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ظ/٢ – توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفتره المالية التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون ، ولا يعترف بأى إلتزام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى الارباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها .

ظ/٣ – أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء اسهم راس المال يتم خصم مبلغ الشراء من اجمالي حقوق الملكية، حيث يمثل تكلفة اسهم خزينة وذلك حتي يتم الغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الاسهم أو اعادة اصدارها في فترة لاحقة يتم اضافة كل المبالغ المحصلة الي حقوق الملكية .

غ – أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولا للبنك

لا – أرقام المقارنة:

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالى.

٢. إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطى مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلي ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضا في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلي مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

أ/ ١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قِبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المُرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق
- خطر الإخفاق الافتراضي.

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ الذي يعتمد علي الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالى (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر علي مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلي أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدي احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدي احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها علي التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق علي المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر.

علي سبيل المثال، بالنسبة للقرض، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلي المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدي توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى.

بالنسبة لأدوات الدين والأذون الحكومية، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلي تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون علي أنها طريقة للحصول علي جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان علي مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع والدولة من قِبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالى ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشاديه لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقاري
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى ، يسعي البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخري ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالى وذلك لأن التسوية عادة ما تتم علي أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المُصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق

السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلي من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

أ/٣ سياسة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/١) بدرجة كبيرة علي تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالى لأغراض التقارير المالية بناء علي أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظرا لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المُحملة علي القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالى في نهاية السنة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة.

ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالى المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييـــم البنك	٣١ ديسمبر ٢٠٢١		٣٠ يونيو ٢٠٢٠	
	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال
ديون جيدة	%٧٨,٣٣	%١٣,٦٦	%٨٨,٨٠	%١٩,٦٩
المتابعة العادية	%١٥,٠٩	%١٠,٠٣	%٧,٦٨	%٩,٩٨
المتابعة الخاصة	%٣,٣٠	%٢١,٤٥	%١,١٩	%٩,٨٨
ديون غير منتظمة	%٣,٢٨	%٥٤,٨٦	%٢,٣٣	%٦٠,٤٥
	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبير تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالى على أساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قِبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الائتمان.

أولا: أسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات:

تصنيف البنك المركزي	مدلول التصنيف	نسبة المخصص	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

ثانيا: أسس تصنيف القروض الصغيرة وفقا للأنشطة الاقتصادية

شروط التصنيف	قروض منتظمة	قروض غير منتظمة		
		دون المستوى	مشكوك في تحصيلها	رديئة
مدة التأخر في السداد	ـــ	ستة أشهر	تسعة أشهر	اثنا عشر شهراً
المخصص	%٣	%٢٠	%٥٠	%١٠٠

أ-5 الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية

	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2020
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى	7,105,903	3,879,673
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(2,149)	(12,550)
- ارصدة لدى البنوك	7,924,085	4,661,524
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	7,626,598	8,584,332
- يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(13,681)	(35,475)
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر: أدوات دين		
قروض وتسهيلات للعملاء		
- **قروض لافراد:**		
- حسابات جارية مدينة	287,689	251,485
- بطلقات ائتمان	38,088	26,868
- قروض شخصية	2,706,892	995,438
قروض عقارية	164,128	40,013
- **قروض لمؤسسات:**		
حسابات جارية مدينة	19,329,777	18,501,778
قروض مباشرة	8,025,704	7,346,500
قروض مشتركة	5,801,262	5,195,661
يخصم : إيرادات تحت التسوية	(120,938)	(15,831)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(1,328,672)	(1,044,075)
قروض وتسهيلات للبنوك	72,226	29,607
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(99)	(534)
استثمارات مالية: أدوات دين من خلال الدخل الشامل و بالتكلفة المستهلكة	11,957,195	5,164,538
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(11,145)	(11,233)
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	779,701	722,459
الإجمـــــالي	**70,342,566**	**54,280,178**

Public

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالى

	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2020
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
خطابات ضمان	7,342,014	3,741,878
الاعتمادات المستندية (استيراد)	1,886,101	1,360,219
الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)	608,135	293,604
اوراق مقبوله الدفع	597,309	586,739
يخصم : غطاءات نقدية	(728,345)	(743,230)
الصافى	**9,705,214**	**5,239,210**
ارتباطات غير قابلة للالغاء عن تسهيلات ائتمانية	2,671,184	3,896,989
إجمالي	**12,376,398**	**9,136,199**

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2020
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال	34,890,018	31,597,089
متأخرات ليست محل اضمحلال	269,215	5,159
محل اضمحلال	1,194,307	755,494
الإجمالي	**36,353,540**	**32,357,742**
يخصم: إيرادات تحت التسوية	(120,938)	(15,831)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(1,328,672)	(1,044,075)
الصافي	**34,903,930**	**31,297,836**

Public

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

قروض وتسهيلات لايوجد عليها متاخرات وليست محل إضمحلال.

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التى لايوجد عليها متاخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع الى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة البنك.

ألف جنيه مصري

الايضاحات المتممة للقوائم المالية	أفـراد			مؤسسـات			
التقييم	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
1- جيدة	287,689	34,453	2,569,701	159,927	15,603,096	6,051,168	3,645,166	**28,351,201**
2- المتابعة العادية	-	-	-	-	3,086,620	1,585,685	1,866,513	**6,538,817**
الإجمالي	**287,689**	**34,453**	**2,569,701**	**-**	**18,689,716**	**7,636,853**	**5,511,678**	**34,890,018**

ألف جنيه مصري

30 يونيو 2020	أفـراد			مؤسسـات			
التقييم	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
1- جيدة	251,485	26,088	993,853	40,013	17,255,639	5,423,495	4,477,114	**28,467,688**
2- المتابعة العادية	-	-	-	-	941,816	1,691,775	495,810	**3,129,401**
الإجمالي	**251,485**	**26,088**	**993,853**	**40,013**	**18,197,455**	**7,115,270**	**4,972,925**	**31,597,089**

Public

قروض وتسهيلات للعملاء توجد عليها متاخرت وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخارت ولكنها ليست محل اضمحلال, إلا إذا توافرت معلومات أخر تفيد عكس , وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرت وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي

31 ديسمبر 2021	ألف جنيه مصري					
	أفـراد		مؤسسـات			
التقييم	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
متاخرات حتى 30يوم	3,058	68,449	3,176	54,657	37,066	**166,406**
متاخرات من 30 الى 40 يوم	391	10,441	-	16,758	291	**27,883**
متاخرات من 40 الى 90 يوم	81	38,440	1,025	67	35,311	**74,926**
الإجمالي	**3,530**	**117,331**	**4,201**	**71,483**	**72,668**	**269,215**

30 يونيو 2020	ألف جنيه مصري					
	أفـراد		مؤسسـات			
التقييم	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
متاخرات حتى 30يوم	-	-	-	5,159	-	**5,159**
متاخرات من 30 الى 60 يوم	-	-	-	-	-	**0**
متاخرات من 60 الى 90 يوم	-	-	-	-	-	**0**
الإجمالي	**0**	**0**	**0**	**5,159**	**0**	**5,159**

Public

قروض وتسهيلات للعملاء محل اضمحلال بصفة منفردة

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ 1,194,307 الف جنيه فى 31 ديسمبر 2021 مقابل مبلغ 755,495 الف جنيه في 30 يونيو 2020 وقد بلغت اجمالى القيمة العادلة للضمانات مبلغ 273,879 الف جنيه مصري.

31 ديسمبر 2021		أفـراد			مؤسسـات		ألف جنيه مصري
التقييم	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	88	19,860	-	640,061	317,382	216,916	**1,194,307**
الإجمالي	**88**	**19,860**	**-**	**640,061**	**317,382**	**216,916**	**1,194,307**

30 يونيو 2020		أفـراد			مؤسسـات		ألف جنيه مصري
التقييم	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
قروض محل اضمحلال بصفة منفردة	780	1,585	0	304,323	226,071	222,736	**755,495**
الإجمالي	**780**	**1,585**	**0**	**304,323**	**226,071**	**222,736**	**755,495**

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة علي مؤشرات أو معايير تشير إلي أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء علي الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة.

ومن المُعتاد تطبيق إعادة الهيكلة علي القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء . وقد بلغت القروض والتسهيلات للعملاء التى تم إعادة التفاوض بشأنها (هو رصيد صافي المديونية للعملاء الذين تم تسوية مديونياتهم) مبلغ 172,044 الف جنيه مصري فى 31 ديسمبر 2021

أ-6 أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين واذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في آخر الفترة المالية.

القيمة بالألف جنيه مصري

	31 ديسمبر 2021		30 يونيو 2020	
	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	استثمارات في اوراق مالية (ادوات دين)	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	استثمارات في اوراق مالية (ادوات دين)
استثمارات في أوراق مالية				
تقيم B	7,612,917	11,689,219	8,548,857	5,153,305
الإجمالي	7,612,917	11,689,219	8,548,857	5,153,305

أ-8 تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

- **القطاعات الجغرافية**

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة الحالية, عند اعداد هذا الجدول ، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

ألف جنيه مصري

	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الإجمالي
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى	6,966,544	118,729	20,630	**7,105,903**
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(2,149)	-	-	**(2,149)**
ارصدة لدى البنوك	7,924,085	-	-	**7,924,085**
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	7,626,598	-	-	**7,626,598**
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(13,681)	-	-	**(13,681)**
قروض وتسهيلات للعملاء :				
قروض لافراد:				
حسابات جارية مدينة	115,638	166,307	5,745	**287,689**
بطلقات ائتمان	28,462	8,187	1,440	**38,088**
قروض شخصية	1,645,770	874,331	186,791	**2,706,892**
قروض عقارية	144,588	17,730	1,809	**164,128**
قروض لمؤسسات:				
حسابات جارية مدينة	15,363,139	3,753,443	213,195	**19,329,777**
قروض مباشرة	6,571,127	1,110,253	344,324	**8,025,704**
قروض مشتركة	5,557,873	100,546	142,843	**5,801,262**
يخصم : إيرادات تحت التسوية	(119,080)	(1,858)	-	**(120,938)**
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(1,066,010)	(254,400)	(8,262)	**(1,328,672)**
قروض و تسهيلات للبنوك	72,226	-	-	**72,226**
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(99)	-	-	**(99)**
استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر:				
- أدوات دين	11,045,113	-	-	**11,045,113**
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(9,637)	-	-	**(9,637)**
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:				
- أدوات دين	912,082	-	-	**912,082**
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(1,508)	-	-	**(1,508)**
أصول أخرى(إيرادات مستحقة)	779,701	-	-	**779,701**
الإجمـــــالي	**63,540,781**	**5,893,269**	**908,515**	**70,342,566**

Public

- **قطاعات النشاط**

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

	قطاع حكومى	قطاع خاص	قطاع عالم خارجى	أنشطة أخرى	ألف جنيه مصري الإجمالى
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى	7,105,903	-	-	-	7,105,903
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(2,149)	-	-	-	(2,149)
ارصدة لدى البنوك	7,066,760	250	857,075	-	7,924,085
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	7,626,598	-	-	-	7,626,598
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(13,681)	-	-	-	(13,681)
قروض وتسهيلات للعملاء :					
قروض لافراد:					
حسابات جارية مدينة	-	-	-	287,689	287,689
بطلقات ائتمان	-	-	-	38,088	38,088
قروض شخصية	-	169	-	2,706,723	2,706,892
قروض عقارية	-	-	-	164,128	164,128
قروض لمؤسسات:					
حسابات جارية مدينة	507,762	18,554,797	-	267,218	19,329,777
قروض مباشرة	2,277	7,794,846	-	228,582	8,025,704
قروض مشتركة	2,692,485	3,108,777	-	-	5,801,262
يخصم : إيرادات تحت التسوية	—	(120,938)	-	-	(120,938)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(56,941)	(1,209,107)	-	(62,623)	(1,328,672)
قروض و تسهيلات للبنوك	-	-	72,226	-	72,226
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	-	-	(99)	-	(99)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:					
- أدوات دين	10,786,337	258,776	-	-	11,045,113
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(7,691)	(1,946)	-	-	(9,637)
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:					
- أدوات دين	912,082	-	-	-	912,082
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(1,508)	-	-	-	(1,508)
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	-	7,114	-	772,588	779,701
الإجمـــــالي	**36,618,232**	**28,392,737**	**929,202**	**4,402,393**	**70,342,566**

(ب) خطـر السـوق

يقوم البنك على إتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر.ومن ثم يتم تحديد، ومتابعة ، وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين ، مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشادته بشأن متطلبات رأس المال المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلبا على قيم استثمارات البنك المحتفظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة مما ينعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك.

ب/1 أساليب قياس خطر السوق

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

- يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الاوراق المالية ، والتي تنشأ بشكل أساسي من خلال الاستثمارات المالية، توظيفات موارد البنك، ومعاملات الصرف الأجنبي ، وذلك من خلال متابعة وتقييم التغير في الظروف الاقتصادية والسوقية وإحتمالية تأثيرها على مركز البنك المالي وأرباحه، وكذا سيناريوهات توقع اتجاهات الأسعار والعوامل المؤثرة التي تزيد تعرض البنك لمخاطر السوق.

- ويطبق البنك الاسلوب المعياري عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق لمحفظة المتاجرة من خلال البناء التراكمي أي حساب المتطلب الرأسمالي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق علي حده ثم جمعها للوصول إلي المتطلب الرأسمالي الإجمالي وذلك وفقا للضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري.

- كما يقوم البنك بمتابعة وتقييم مخاطر أسعار العائد للمحفظة لغير أغراض المتاجرة من خلال الرقابة على حدود فجوات إعادة التسعير ذات الحساسية للتغير في سعر العائد والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم وكذا إحتساب العائد المعرض للمخاطر Earning at Risk والتغير في القيمة الأقتصادية Economic Value في ضوء ضوابط البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن

إختبارات الضغوط (Stress Testing)

- تعطي اختبارات الضغط مؤشرًا عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف غير مواتية بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغط بما يلاءم نشاط البنك باستخدام سيناريوهات محددة.وتتضمن اختبارات الضغط التي تستخدم في إدارة مخاطر السوق بالبنك، اختبار حساسية سعر العائد ، وتقوم الإدارة العليا بمتابعة نتائج اختبارات الضغوط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً

ب/2 خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

- يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالى والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظيا ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية مُوزعة بالعملات المكونة لها

ب/3 خطر سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقديةالمستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

Public

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الإستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

د- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي: -

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصرى في جمهورية مصر العربية) يوميا بواسطة إدارة

البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصرى على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصرى أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ 500 مليون جنيه حدا أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن 12.5٪.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهى رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة والأصول غير الملموسة والأصول الضريبية المؤجلة.

الشريحة الثانية : وهى رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقا لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصرى بما لا يزيد عن 1.25٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك 20٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و45٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وفى شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وإلا تزيد القروض (الودائع) المساند عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى 100 ٪ مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع اخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسى و المساند ونسب معيار كفاية رأس المال 31 ديسمبر 2021

معيار كفاية راس المال وفقا لمقررات بازل 2	ألف جنيه مصري 31 ديسمبر 2021	ألف جنيه مصري 30 يونيو 2020
رأس المال	**6,732,766**	**6,229,982**
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)		
رأس المـــال المصدر ولمدفوع	3,273,600	2,728,000
الاحتياطيات	807,801	705,845
الارباح المحتجزة	1,474,833	1,334,844
اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	164,952	257,404
الأرباح المرحلية - ربع سنوية	711,641	861,667
حقوق الأقلية	12,504	36
إجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى	(93,619)	(108,114)
اجمالى الشريحة الاولى	**6,351,712**	**5,779,682**
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
45% من قيمة الاحتياطي الخاص	10,098	10,098
مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة	370,956	445,551
إجمالي الاستبعادات من الشريحة الثانية	-	(8,197)
اجمالي الشريحة الثانية	**381,054**	**447,452**
الاصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر :		
إجمالي مخاطر الائتمان	43,463,370	39,248,242
إجمالي مخاطر السوق	43,613	330,497
إجمالي مخاطر التشغيل	4,107,231	3,135,250
إجمالي	**47,614,214**	**42,713,989**
معيار كفاية رأس المال متضمنة الدعامة التحوطية -مع الاخذ في الاعتبار تاثير اكبر 50 عميل(٪)	**14.14%**	**14.59%**

بناءا على أرصدة القوائم المالية المجمعة للبنك ووفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة في 24 ديسمبر 2012. تم بدء تطبيق قرار البنك المركزى المصرى بخصوص الأخذ في الإعتبار تأثير أكبر 50 عميل على معيار كفاية رأس المال بدءاً من يناير 2017.

Public

(و) الرافعة المالية

إن قياس نسبة الرافعة المالية يدعم من قياس معيار كفاية راس المال المرتبط بالمخاطر بمقياس مكمل بسيط ومباشر لا يتم حسابه وفقاً لأوزان المخاطر ، وتعزى فعاليتها إلى قدرتها على الحد من الضغوط على الجهاز المصرفي ، وتشير نسبة الرافعة المالية الى قياس مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بإجمالى أصول البنك غير مرجحة بأوزان مخاطر والتي يجب ألا تقل عن 3%، ويلخص الجدول التالي مكونات نسبة الرافعة المالية فى 31 ديسمبر 2021 .

	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2019
الشريحة الاولي (راس المال الاساسي):	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
رأس المـــــال المصدر ولمدفوع	3,273,600	2,728,000
الاحتياطيات	807,801	705,845
اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	164,952	257,404
الارباح المحتجزة	1,474,833	1,334,844
الأرباح المرحلية - ربع سنوية	711,641	861,667
حقوق الأقلية	12,504	36
إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي	(93,619)	(108,114)
اجمالي الشريحة الأولى	**6,351,712**	**5,779,682**
التعرضات داخل وخارج الميزانية:		
إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	76,756,077	57,122,936
إجمالي التعرضات خارج الميزانية	8,284,780	5,447,544
إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية	**85,040,857**	**62,570,480**
نسبة الرافعة المالية (%)	**7.47%**	**9.24%**

4- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

(أ) القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دوريا باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها

(ب) ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل ويتم محاسبته من خلال المركز الضريبي لكبار الممولين مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

Public

5- صافى الدخل من العائد

	الثلاثة أشهر المنتهية فى 31 ديسمبر 2021	الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (18 شهرا)	الثلاثة أشهر المنتهية فى 30 يونيو 2020	السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2020
عائد القروض والايرادات المشابهة من :	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
- قروض وتسهيلات للعملاء	971,125	5,434,266	737,733	3,210,787
- أذون الخزانة	166,317	943,667	220,162	978,113
- سندات الخزانة	412,310	1,780,616	171,427	572,181
- سندات الشركات	6,528	30,664	-	-
- ودائع وحسابات جارية	71,535	235,790	22,325	787,044
- أخرى	17,930	47,950	(10,256)	4,420
إجمالي	**1,645,745**	**8,472,953**	**1,141,391**	**5,552,545**
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:				
ودائع وحسابات جارية:				
- للبنوك	(45,026)	(372,613)	(54,226)	(326,311)
- للعملاء	(1,024,802)	(5,077,782)	(678,622)	(3,201,481)
- قروض أخرى	(8,941)	(64,751)	(10,864)	(50,228)
- عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء	(6,930)	(19,672)	(2,203)	(9,167)
أخرى	1,044	(1,167)		
إجمالي	**(1,084,654)**	**(5,535,985)**	**(745,915)**	**(3,587,187)**
صافى	**561,091**	**2,936,968**	**395,476**	**1,965,358**

6- صافى الدخل من الاتعاب والعمولات

	الثلاثة أشهر المنتهية فى 31 ديسمبر 2021	الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (18 شهرا)	الثلاثة أشهر المنتهية فى 30 يونيو 2020	السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2020
ايرادات الاتعاب والعمولات :	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
- الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	119,252	596,009	69,148	316,458
- أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	315	2,462	470	1,849
- أتعاب أخرى	55,918	163,642	22,125	58,812
إجمالي	**175,485**	**762,112**	**91,744**	**377,119**
مصروفات الاتعاب والعمولات				
- أتعاب أخرى مدفوعة	(35,752)	(132,599)	(5,244)	(37,563)
إجمالي	(35,752)	(132,599)	(5,244)	(37,563)
صافى	**139,733**	**629,513**	**86,500**	**339,556**

Public

7- توزيعات أرباح

	الثلاثة أشهر المنتهية فى 31 ديسمبر 2021	الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (18 شهرا)	الثلاثة أشهر المنتهية فى 30 يونيو 2020	السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2020
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
- استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	9,942	(7,368)	11,252
	-	**9,942**	**(7,368)**	**11,252**

8- صافي دخل المتاجرة

	الثلاثة أشهر المنتهية فى 31 ديسمبر 2021	الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (18 شهرا)	الثلاثة أشهر المنتهية فى 30 يونيو 2020	السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2020
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
- أرباح التعامل في العملات الأجنبية	31,521	203,693	28,653	119,684
- أرباح (خسائر) تقييم عقود مبادلة عملات	-	205	155	(337)
- أرباح بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة	1,628	18,835	4,874	16,535
- فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة	18,834	48,095	1,463	1,110
اجمالى دخل المتاجرة	**51,983**	**270,828**	**35,146**	**136,992**

9- عبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان

	الثلاثة أشهر المنتهية فى 31 ديسمبر 2021	الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (18 شهرا)	الثلاثة أشهر المنتهية فى 30 يونيو 2020	السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2020
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لائتمان	(67,833)	(296,391)	(22,748)	74,941
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لاذون الخزانة الحكومية	6,446	20,986	(0)	7,137
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية	883	1,738	(4,057)	(9,649)
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك	159	420	(495)	(495)
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	249	10,084	(689)	(558)
- الخسائر الائتمانية المتوقعة أدوات دين شركات	24	(1,946)	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى	(1,101)	(1,098)	-	(4)
	(61,173)	**(266,208)**	**(27,990)**	**71,372**

10- مصروفات ادارية

	الثلاثة أشهر المنتهية فى 31 ديسمبر 2021	الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (18 شهرا)	الثلاثة أشهر المنتهية فى 30 يونيو 2020	السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2020
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
- أجور ومرتبات	(170,488)	(871,691)	(133,307)	(463,260)
- تأمينات اجتماعية	(6,731)	(37,221)	(5,139)	(19,845)
- نظم الاشتراكات المحددة	(8,167)	(50,276)	(8,182)	(28,425)
- نظم المزايا المحددة	(14,769)	(82,094)	(10,996)	(50,197)
- مصروفات العمليات	(34,027)	(207,714)	(49,122)	(149,881)
- مصروفات الاتصالات	(8,920)	(37,651)	(560)	(17,631)
- مصروفات الاعمال	(20,221)	(118,628)	(12,298)	(70,115)
- مصروفات الادوات الكتابية والمطبوعات	(1,820)	(11,255)	2,385	(5,744)
- مصروفات الخدمات	(69,573)	(306,265)	(31,539)	(139,862)
- مصروف اهلاك الاصول	(43,194)	(230,162)	(31,014)	(110,517)
الاجمالى	**(377,911)**	**(1,952,958)**	**(279,774)**	**(1,055,477)**

* المتوسط الشهرى لإجمالى المرتبات والمكافات التى تقاضاها اكبر عشرون موظف بالبنك عن الفترة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2021 يبلغ 3,648 ألف جنيه مصري

Public

	السنة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية فى	الفترة المالية المنتهية في	الثلاثة أشهر المنتهية فى
11- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى :	**30 يونيو 2020**	**30 يونيو 2020**	**31 ديسمبر 2021 (18 شهرا)**	**31 ديسمبر 2021**
	الف جنيه مصرى	**الف جنيه مصرى**	**الف جنيه مصرى**	**الف جنيه مصرى**
ارباح تقييم ارصدة الاصول والالتزامات بالعملات الاجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	20,757	(11,402)	14,179	604
إيرادات تلكس وسويفت وبريد ومطبوعات وتصوير	51,334	10,738	79,289	13,349
إيرادات خدمات قانونية	73	20	220	56
(عبء) رد مخصصات أخرى	(28,276)	17,444	(62,138)	(35,540)
(عبء) رد مخصص إلتزامات مزايا التقاعد	(15,549)	(13,010)	(18,718)	5,820
أرباح (خسائر) رأسمالية	436	45	8,976	(0)
إيرادات متنوعة	14,099	300	19,109	1,796
مصروفات متنوعة	(5,547)	1,026	(8,683)	(2,559)
	37,325	**5,161**	**32,234**	**(16,474)**

12- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى

	30 يونيو 2020	**31 ديسمبر 2021**
	ألف جنيه مصري	**ألف جنيه مصري**
- نقدية	219,217	321,800
- أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي	3,660,456	6,784,103
- يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:	(12,550)	(2,149)
الاجمالى	**3,867,123**	**7,103,754**
- أرصده ذات عائد	1,135,714	1,047,443
- أرصده بدون عائد	2,731,409	6,056,310
	3,867,123	**7,103,754**

* قام البنك بأعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للنقدية و ارصدة لدى البنك المركزى أخذاً في الاعتبار العمر المتبقى للأداه المالية وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولى IFRS9 ومعايير المحاسبة المصرية

* تتضمن الأرصدة لدى البنك المركزى الوديعة الدولارية في إطار نسبة الإحتياطى الإلزامى لدى البنك المركزى (10%) ، والتي يتم تسويتهـا في تـاريخ الإستحقـاق (17 فبراير 2022)

13- أرصدة لدى البنوك

	30 يونيو 2020	**31 ديسمبر 2021**
	ألف جنيه مصري	**ألف جنيه مصري**
- حسابات جارية	379,371	156,103
- ودائع	4,282,153	7,767,982
- يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	-	-
الإجمالى	**4,661,524**	**7,924,085**
- البنك المركزى بخلاف نسبة الاحتياطي الالزامى	3,547,978	6,800,000
- بنوك محلية	215,768	93,905
- بنوك خارجية	897,778	1,029,930
- يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	-	-
الإجمالى	**4,661,524**	**7,923,835**
- أرصدة بدون عائد	379,371	156,103
- أرصدة ذات عائد متغير	4,282,153	7,767,982
الإجمالى	**4,661,524**	**7,924,085**
- أرصدة متداولة	**4,661,524**	**7,924,085**

قام البنك بأعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى البنوك أخذاً في الاعتبار العمر المتبقى للأداه المالية وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولى IFRS9 ومعايير المحاسبة المصرية

Public

14- أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى

	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2020
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
- أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	7,648,666	8,607,238
- عمليات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء	(22,069)	(22,906)
- يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:	(13,681)	(35,475)
الإجمالى	**7,612,917**	**8,548,857**
وتتمثل أذون الخزانة في:		
- أذون خزانة استحقاق 91 يوم	165,600	506,675
- أذون خزانة استحقاق 182 يوم	765,750	294,650
- أذون خزانة استحقاق 273 يوم	1,038,000	4,511,075
- أذون خزانة استحقاق 364 يوم	5,920,213	3,595,783
الإجمالى	**7,889,563**	8,908,183
- يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد	(240,897)	(300,945)
الإجمالى	**7,648,666**	**8,607,238**
- أذون خزانة مباعة مع الالتزام بإعادة الشراء	(22,069)	(22,906)
- يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:	(13,681)	(35,475)
الصافى	**7,612,917**	**8,548,857**

* **قام البنك بأعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لأذون الخزانة الحكومية أخذاً في الاعتبار العمر المتبقى للأداه المالية وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولى IFRS9 ومعايير المحاسبة المصرية**

* **ضمن بند أذون الخزانة مبلغ 23,500 الف جنية مصرى مرهون للبنك المركزى المصرى مقابل التمويل العقارى ومبلغ 193,575 الف جنية مصري مرهون مقابل مبادرة البنك المركزى المصرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 7% فى 31 ديسمبر 2021**

15- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر

	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2020
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
أدوات دين:		
وثائق صناديق الاستثمار:		
صندوق البنك المصرى لتنمية الصادرات – ذات العائد التراكمى	38,902	36,030
الاجمالى	**38,902**	**36,030**

Public

16- قروض وتسهيلات للعملاء

	31 ديسمبر 2021 ألف جنيه مصري	30 يونيو 2020 ألف جنيه مصري
قروض لافراد:		
- حسابات جارية مدينة	287,689	251,485
- بطلقات ائتمان	38,088	26,868
- قروض شخصية	2,706,892	995,438
- قروض عقارية	164,128	40,013
قروض لمؤسسات:		
- حسابات جارية مدينة	19,329,777	18,501,777
- قروض مباشرة	8,025,704	7,346,500
- قروض مشتركة	5,801,262	5,195,661
- يخصم : إيرادات تحت التسوية	(120,940)	(15,831)
- يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(1,328,672)	(1,044,075)
الصافي	**34,903,930**	**31,297,836**

قروض وتسهيلات للبنوك

	31 ديسمبر 2021 ألف جنيه مصري	30 يونيو 2020 ألف جنيه مصري
- أوراق تجارية مخصومة	72,226	29,607
الاجمالى	**72,226**	**29,607**
- يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	**(99)**	**(534)**
الصافي	**72,127**	**29,073**

قام البنك بأعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض و تسهيلات البنوك أخذاً في الاعتبار العمر المتبقى للأداه المالية وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولى IFRS9 ومعايير المحاسبة المصرية

Public

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات العملاء

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة الأولى 12شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالى
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	240,013	183,990	620,071	**1,044,075**
عبء الإضمحلال	-	181,557	137,451	**319,008**
متحصلات من ديون سبق اعدامها	18,836	-	-	**18,836**
رد عبء الإضمحلال	(22,616)	-	-	**(22,616)**
فروق تقييم عملات أجنبية(+/-)	(940)	(1,041)	(10,994)	**(12,975)**
الرصيد في نهاية الفترة المالية	**235,293**	**364,507**	**728,872**	**1,328,672**

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

	المرحلة الأولى 12 شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالى
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	-	534	-	**534**
عبء الإضمحلال	-	(420)	-	**(420)**
فروق تقييم عملات أجنبية(+/-)	-	(15)	-	**(15)**
الرصيد في نهاية الفترة المالية	-	**99**	-	**99**

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات العملاء

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

	30 يونيو 2020			
	المرحلة الأولى 12شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالى
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	242,807	401,223	621,391	**1,265,420**
عبء الإضمحلال	21,684	-	-	**21,684**
المحول من المرحلة الأولى للمرحلة الثانية	(39,916)	39,916	-	
المحول من المرحلة الثانية للمرحلة الثالثة	-	(160,127)	160,127	-
المستخدم من المخصصات خلال الفترة	(41)	-	(139,299)	**(139,340)**
متحصلات من ديون سبق اعدامها	16,730	-	-	**16,730**
رد عبء الإضمحلال	-	(83,620)	(11,747)	**(95,367)**
فروق تقييم عملات أجنبية(+/-)	(1,250)	(13,401)	(10,400)	**(25,052)**
الرصيد في نهاية السنة المالية	**240,014**	**183,990**	**620,071**	**1,044,075**

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

	المرحلة الأولى 12 شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالى
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	913	-	-	**913**
عبء الإضمحلال	(826)	491	-	**(335)**
فروق تقييم عملات أجنبية(+/-)	(87)	43	-	**(44)**
الرصيد في نهاية السنة المالية	**0**	**534**	**0**	**534**

17- المشتقات المالية

تمثل عقود مبادلة العملة / أو العائد إرتباطات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد (معدل ثابت بمعدل متغير مثلا) أو كل ذلك مع (أى عقود مبادلة عوائد وعملات). ولا يتم التبادل الفعلى للمبالغ التعاقدية إلا فى بعض عقود مبادلة العملات ويتمثل خطر الإئتمان للبنك فى التكلفة المحتملة لإستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى فى أداء إلتزاماتها.

ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة وبنسبة من المبالغ التعاقدية وللرقابة على خطر الإئتمان القائم يقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة فى أنشطة الإقراض

	31 ديسمبر 2021			30 يونيو 2020		
	المبلغ التعاقدي/ الافتراضي	القيم العادلة		المبلغ التعاقدي/ الافتراضي	القيم العادلة	
		الأصول	الإلتزامات		الأصول	الإلتزامات
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
- عقود مبادلة عملات	-	-	-	40,346	-	205
إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المالية	**-**	**-**	**-**	**40,346**	**-**	**205**

Public

18- استثمارات مالية

	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2020
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:		
- مدرجة في السوق	11,035,476	4,065,566
- أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة :		
- وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة	37,191	29,341
- غير مدرجة فى السوق	312,504	472,854
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (1)	**11,385,170**	**4,567,761**
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:		
أدوات دين :		
- مدرجة فى السوق	910,574	1,087,740
إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (2)	**910,574**	**1,087,740**
إجمالي استثمارات مالية (1+2)	**12,295,744**	**5,655,501**
- أرصدة متداولة	11,983,240	5,182,646
- أرصدة غير متداولة	312,504	472,855
	12,295,744	**5,655,501**
- **أدوات دين ذات عائد ثابت**	11,689,219	5,153,305
- **أدوات دين ذات عائد متغير**	256,830	-
	11,946,049	**5,153,305**

* تم تقيم الأستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر (اسهم شركات) و الغير مسجلة بالبورصة المالية و لا يوجد عليها تعامل نشط بأحد الطرق الفنية المقبولة و ذلك لتحديد قيمتها العادلة

* بتاريخ 2016\5\5 تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ 701,321,624 جم من بند إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر الى بند إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

* بتاريخ 2016\7\3 تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ 883,543,119 جم من بند إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر الى بند إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

* بتاريخ 2016\10\23 تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات حكومية) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ 1,650,410,085 جم من بند إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر الى بند إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

* بتاريخ 2016\11\3 تم إعادة تبويب أدوات دين متاحة للبيع (سندات شركات) بلغت بالقيمة العادلة في ذلك التاريخ 54,458,133 جم من بند إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر الى بند إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

والجدول التالي يوضح القيمة الدفترية والقيمة العادلة في 31 ديسمبر 2021 للسندات الحكومية التي تم إعادة تبويبها

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
سندات حكومية	**542,417**	**567,369**

تبلغ مكاسب القيمة العادلة التي كان سيعترف بها في حقوق الملكية لو لم يكن قد تم إعادة تبويب السندات الحكومية مبلغ 24,952 الف جم، وذلك من تاريخ إعادة التبويب

Public

(القيمة بالالف الجنيه المصرى)

	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ألف جنيه مصري	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ألف جنيه مصري	الاجمالى ألف جنيه مصري
الرصيد في أول السنة المالية 1 يوليو 2019	1,616,452	1,771,882	**3,388,334**
الرصيد في 1 يوليو 2019	1,616,452	1,771,881	**3,388,333**
إضافات	2,930,562	-	**2,930,562**
إستبعادات (بيع / استرداد)	(186,889)	(695,867)	**(882,756)**
التغير فى عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفريه	5,074	-	**5,074**
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	14,898	-	**14,898**
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	192,698	7,881	**200,579**
استهلاك علاوة الخصم و الإصدار	4,760	3,843	**8,603**
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة	(9,794)	-	**(9,794)**
الرصيد في آخر السنة المالية 30 يونيو 2020	4,567,761	1,087,740	**5,655,501**
الرصيدبعد التعديل في 1 يوليو 2020	**4,567,761**	**1,087,740**	**5,655,501**
إضافات	7,799,119	374,042	**8,173,161**
إستبعادات (بيع / استرداد)	(696,933)	(552,207)	**(1,249,140)**
التغير فى عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفريه	(189,925)	(4,439)	**(194,364)**
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	(27,208)	60	**(27,147)**
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	(82,768)	4,198	**(78,569)**
استهلاك علاوة الخصم و الإصدار	13,529	2,688	**16,216**
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة	1,596	(1,508)	**88**
الرصيد في آخر الفترة المالية	**11,385,171**	**910,575**	**12,295,745**

- قام البنك بأعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر أخذاً في الاعتبار العمر المتبقى للأداه المالية وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولى IFRS9 ومعايير المحاسبة المصرية

أرباح (خسائر) استثمارات مالية

	الثلاثة أشهر المنتهية فى 31 ديسمبر 2021 الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (18 شهرا) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى 30 يونيو 2020 الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية في 30 يونيو 2020 الف جنيه مصرى
أرباح بيع استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	4,971	-	-
ارباح بيع اذون خزانة	2,870	16,101	-	-
ارباح بيع سندات حكومية	272	272	-	3,424
الاجمالى	**3,142**	**21,343**	-	3,424

19. استثمارات مالية في شركات الشقيقة :

	31 ديسمبر 2021 الف جنيه مصرى	نسبة المساهمة %	30 يونيو 2020 الف جنيه مصرى	نسبة المساهمة %
شركة فيلة للفنادق العائمة	6,875	28.94%	6,875	28.94%
الاجمالى	**6,875**	**28.94%**	**6,875**	**28.94%**

* شركة فيلة للفنادق العائمة هي احدى الشريكات الشقيقة لشركة كابيتال القلبضة و لا يتم تجميعها نظرا لعدم وجود سيطرة للبنك عليها بأى صورة التي تتطلبها أسس تجميع القوائم

Public

20 أصول غير ملموسة

	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2020
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
القيمة الدفترية في اول الفترة المالية	101,919	68,363
الاضافات	67,037	33,935
الاستبعادات	-	(379)
صافي القيمة الدفترية اخر الفترة المالية (1)	**168,956**	**101,919**
مجمع الاستهلاك اول الفترة المالية	64,249	49,354
استهلاك الفترة المالية	55,062	15,274
مجمع استهلاك الاستبعادات	-	(379)
مجمع الاستهلاك في اخر الفترة المالية (2)	**119,311**	**64,249**
صافي القيمة الدفترية للاصول غير الملموسة فى اخر الفترة المالية (1-2)	**49,646**	**37,670**

21 أصول أخرى

	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2020
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة	779,701	722,457
مصروفات مقدمة	73,296	27,901
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	809,477	835,187
أصول آلت ملكيتها للبنك (بالصافي)*	358,630	378,761
تأمينات وعهد	11,345	7,842
أصول تحت التسوية	370,052	128,485
حقوق مالية مشتراة	3,545,852	-
الاجمالى	**5,948,352**	**2,100,633**

	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2020
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة عن قروض متوسطة الأجل	243,718	471,490
عوائد مستحقة عن أرصدة لدى البنوك	38,520	31,810
عوائد مستحقة عن استثمارات مالية	497,463	219,157
الاجمالى	**779,701**	**722,457**

Public

المشروعات تحت التنفيذ

	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2020
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الرصيد في بداية الفترة	835,187	533,856
الإضافات خلال الفترة	169,019	350,285
الاستبعادات	(194,729)	(48,954)
الرصيد في نهاية الفترة المالية	**809,477**	**835,187**

* تُثبت الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التى آلت بها للبنك التى تتمثل فى قيمة الديون التى قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول فى تاريخ لاحق للأيلولة عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى". واذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة لأصل تتجاوز القيمة التى كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه ، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. وإذا لم يتم التصرف فى هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لقانون رقم 194 لسنة 2020 يتم تدعيم إحتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافى إيرادات ومصروفات الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

Public

22- الأصول الثابتة

ألف جنيه مصري

البيان	اراضى	مبانى و انشاءات	نظم الية متكاملة	وسائل نقل	تجهيزات و تركيبات	أجهزة و معدات	اثاث	أخرى	الإجمـالـي
التكلفة في أول الفترة المالية (3)	**113,333**	**399,253**	**149,626**	**15,340**	**337,223**	**66,163**	**43,491**	**41,564**	**1,165,993**
الإضافات خلال الفترة المالية	20,479	257,535	61,835	5,237	91,638	13,581	10,085	4,374	**464,764**
الإستبعادات خلال الفترة المالية	-	(121)	(170)	(737)	(3,210)	(359)	(580)	(3)	**(5,179)**
التكلفة في آخر الفترة المالية (1)	**133,812**	**656,667**	**211,292**	**19,840**	**425,652**	**79,385**	**52,995**	**45,935**	**1,625,578**
مجمع الإهلاك في أول الفترة المالية (4)	-	84,542	100,042	9,515	189,540	38,605	22,551	28,292	**473,087**
إهلاك الفترة المالية	-	19,869	54,521	3,414	82,702	7,026	5,672	3,679	**176,882**
مجمع إهلاك الإستبعادات	-	(580)	(174)	(883)	(3,233)	(418)	(571)	(697)	**(6,556)**
مجمع الإهلاك في اخر الفترة المالية (2)	**-**	**103,831**	**154,388**	**12,046**	**269,009**	**45,213**	**27,652**	**31,273**	**643,413**
صافى الأصول في آخر الفترة المالية (1-2)	**133,812**	**552,836**	**56,903**	**7,794**	**156,642**	**34,172**	**25,343**	**14,662**	**982,165**
صافي الاصول في اول الفترة المالية(3-4)	**113,333**	**314,711**	**49,585**	**5,825**	**147,683**	**27,559**	**20,939**	**13,272**	**692,907**

23- المخزون

	31 ديسمبر 2021 ألف جنيه مصري	30 يونيو 2020 ألف جنيه مصري
القيمة الدفترية في اول الفترة المالية	302,387	302,387
القيمة الدفترية فى نهاية الفترة المالية (1)	**302,387**	**302,387**
مجمع الاهلاك فى اول الفترة المالية	-	-
مجمع الاهلاك في نهاية الفترة المالية (2)	-	-
صافي الاستثمارات العقارية فى نهاية الفترة المالية (1-2)	**302,387**	**302,387**

- قيمة الأرض المملوكة لشركة المصرى للأستثمارات العقارية أحدى الشركات التابعة للبنك بشارع النزهة و التي تم تحويلها من الأستثمارات العقارية إلى بند المخزون بناءاً على ما ورد في معايير المحاسبة المصرية في معيار رقم (34) للإستثمار العقارى الفقرة رقم 57 ب
- قيمة الأرض المملوكة لشركة ايه بيتا للأستثمارات العقارية أحدى الشركات التابعة للبنك بمحافظة الأسماعلية و التي تم تحويلها من الأستثمارات العقارية إلى بند المخزون بناءاً على ما ورد في معايير المحاسبة المصرية في معيار رقم (34) للإستثمار العقارى الفقرة رقم 57 ب

24- أصول / إلتزامات ضريبية مؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي عن السنة المالية الحالية. لايُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة, يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية علي الأصول مقابل الضريبة الحالية علي الالتزامات وأيضا عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية. وفيما يلي أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

	الأصول الضريبية المؤجلة		الالتزامات الضريبية المؤجلة	
	31 ديسمبر 2021 ألف جنيه مصري	30 يونيو 2020 ألف جنيه مصري	31 ديسمبر 2021 ألف جنيه مصري	30 يونيو 2020 ألف جنيه مصري
البنك				
المخصصات الأخرى (بخلاف مخصص القروض والالتزامات العرضية و مطالبات الضرائب)	1,347	1,806	-	-
الاثر الضريبى للفرق بين الاهلاك المحاسبى والاهلاك الضريبى	-	0	6,480	2,377
فروق تقييم العملات الأجنبية للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل	-	-	93	2,210
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل/ (إلتزام)	1,347	1,806	6,574	4,587
صافى الضريبة التى ينشأ عنها (التزام) / اصل			**5,227**	2,781
الشركات				
أصول / إلتزامات ضريبية مؤجلة	103	95	1,469	9,732
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل/ (إلتزام)	**103**	**95**	**6,696**	**12,513**

	الأصول الضريبية المؤجلة		الالتزامات الضريبية المؤجلة	
حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة	31 ديسمبر 2021 ألف جنيه مصري	30 يونيو 2020 ألف جنيه مصري	31 ديسمبر 2021 ألف جنيه مصري	30 يونيو 2020 ألف جنيه مصري
الرصيد في بداية الفترة	1,807	**9,520**	**4,587**	**4,512**
الاضافات	-	1,063	4,103	2,377
الأستبعادات	(460)	(8,776)	(2,117)	(2,302)
الرصيد في نهاية الفترة	**1,347**	**1,807**	**6,574**	**4,587**
الشركات				
الرصيد في بداية الفترة	**95**	**262**	**(9,732)**	**(10,382)**
الاضافات	8	-	8,263	**650**
الأستبعادات	-	**(167)**	-	-
الرصيد في نهاية الفترة	**103**	**95**	**(1,469)**	**(9,732)**

25- أرصدة مستحقة للبنوك

	31 ديسمبر 2021 ألف جنيه مصري	30 يونيو 2020 ألف جنيه مصري
حسابات جارية	9,591	28
ودائع	2,534,105	3,931,363
	2,543,697	**3,931,391**
بنوك محلية	2,486,983	3,689,315
بنوك خارجية	56,714	242,076
	2,543,697	**3,931,391**
أرصدة بدون عائد	61,849	28
أرصدة ذات عائد	2,481,848	3,931,363
	2,543,697	**3,931,391**
أرصدة متداولة	**2,543,697**	**3,931,391**

Public

26- ودائع العملاء

	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2020
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
ودائع تحت الطلب	28,502,262	21,320,737
ودائع لأجل وبإخطار	24,918,012	14,560,494
حسابات التوفير وشهادات الادخار	9,795,014	7,103,638
ودائع أخرى	1,086,859	962,173
الاجمالى	**64,302,148**	**43,947,042**
ودائع افراد	12,799,200	9,952,253
ودائع مؤسسات	51,502,948	33,994,789
الاجمالى	**64,302,148**	**43,947,042**
بدون عائد	7,009,493	2,287,834
ذات عائد ثابت	56,780,559	39,867,440
ذات عائد متغير	512,096	1,791,768
الاجمالى	**64,302,148**	**43,947,042**

27- أدوات دين مصدرة :

قامت الشركة المصرية لضمان الصادرات بأصدار سندات بمبلغ 50 مليون جنيه مصري و اكتتب بنك الاستثمار القومى في هذه السندات بالكامل عند التأسيس بعائد سنوي مقداره 5% و تستهلك هذه السندات عند نهاية الشركة بعد الوفاء بالتزامتها

28- قروض أخرى

	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2020
			ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
قرض برنامج تمويل التجارة العربية	27 ديسمبر 2022	1.41%	471,501	381,139
قرض برنامج التنمية الزراعية	15 نوفمبر 2022	4.75%	26,111	299,478
قرض بنك الاستثمار الأوروبي	15 سبتمبر 2023	0.80%	147,230	287,524
اتفاقية الالتزام البيئي تحت إدارة البنك الاهلى المصرى	9 فبراير 2026	1.75%	14,765	7,000
قرض GREEN FOR GROWTH FUND	15 يونيو 2026	2.97%	357,198	161,384
قرض صندوق سند	5 يناير 2026	3.23%	335,766	308,097
قرض مبادرة البنك المركزى المصرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 7%	7 يناير 2025	3.00%	159,288	265,216
قرض جهاز تنمية المشروعات	1 أكتوبر 2026	11.00%	3,214	3,000
قروض شركة اية .بى فاكتور			62,445	
الاجمالى			**1,577,518**	**1,712,838**
أرصدة متداولة			497,612	381,139
أرصدة غير متداولة			1,079,906	1,331,699
الاجمالى			**1,577,518**	**1,712,838**

29- التزامات أخرى

	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2020
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة	294,373	250,824
إيرادات محصلة مقدماً	22,126	11,484
مصروفات مستحقة	161,137	65,506
ضرائب وتأمينات مستحقة	47,690	61,965
دائنو توزيعات	250	200
خصوم تحت التسوية	1,115,878	852,542
الاجمالى	**1,641,454**	**1,242,521**

30- مخصصات أخرى:

البيان	الرصيد في أول الفترة المالية	المكون خلال الفترة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	اعادة التبويب بين المخصصات	ردعبء مخصص انتفى الغرض منه	محول من / إلى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر الفترة المالية
31 ديسمبر 2021								
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)	104,479	51,528	-	-	(2,037)	1,500	(118,277)	**37,193**
مخصص قضايا	7,873	1,323	(36)	-	(365)	-	(2,970)	**5,825**
مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى	19,086	18,603	(175)	-	(5,853)	-	-	**31,661**
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية	-	3,474	6	-	(3,591)	-	-	**(111)**
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة	2,581	987	-	-	(609)	-	-	**2,959**
مخصص ارتباطات -مرحلة أولى	83,023	16,555	-	-	(22,451)	-	-	**77,127**
مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية	1,162	6,915	-	-	(4,265)	-	-	**3,812**
المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات	35,749	55,042	-	-	(54,628)	-	-	**36,163**
الاجمالى	**253,953**	**154,427**	**(205)**	**-**	**(93,799)**	**1,500**	**(121,247)**	**194,632**

البيان	الرصيد في أول السنة المالية	المكون خلال السنة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	اعادة التبويب بين المخصصات	ردعبء مخصص انتفى الغرض منه	محول من / إلى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر السنة المالية
30 يونيو 2020								
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)	90,858	54,308	-	-	-	-	(40,687)	**104,479**
مخصص قضايا	3,304	4,731	-	(162)	-	-	-	**7,873**
مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى	14,389	29,112	28	162	(24,605)	-	-	**19,086**
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية	70	223	-	-	(293)	-	-	-
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة	3,096	249	-	(13)	(751)	-	-	**2,581**
مخصص ارتباطات -مرحلة أولى	100,108	23,315	-	-	(40,400)	-	-	**83,023**
مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية	22,787	499	-	-	(22,123)	-	-	**1,162**
المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات	31,743	10,164	(3)		(6,155)	-	-	**35,749**
الاجمالى	**266,354**	**122,602**	**25**	**(13)**	**(94,328)**	**-**	**(40,687)**	**253,953**

- بند مخصص التزامات عرضية يشمل الإلتزامات العرضية الغير مباشرة

- يتم مراجعة المخصصات الأخرى في تاريخ المركز المالى ويتم تعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حال لها

Public

31- إلتزامات مزايا التقاعد

	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2020
إلتزامات مدرجة بالميزانية عن :	**ألف جنيه مصري**	**ألف جنيه مصري**
المزايا العلاجية بعد التقاعد	44,831	33,991

	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2020
المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل :	**ألف جنيه مصري**	**ألف جنيه مصري**
المزايا العلاجية بعد التقاعد	18,718	15,549

	31 ديسمبر 2021	30 يونيو 2020
	ألف جنيه مصري	**ألف جنيه مصري**
تتمثل الحركة على الالتزمات خلال الفترة فيما يلى:		
تقدير الالتزمات في بداية العام	**33,991**	21,800
خسائر اكتوارية	10,861	11,896
تكلفة العائد	7,859	3,651
مزايا مدفوعة	(7,880)	(3,356)
تقدير الالتزمات في نهاية الفترة	**44,831**	**33,991**
الافتراضات الاكتوارية الرئيسية (الأساسية)		
معدل العائد المستخدم فى الخصم المزايا العلاجية	15.00%	15.00%
تسوية الميزانية العمومية	-	
التزامات الميزانية العمومية	33,991	21,800
خسائر اكتوارية	10,861	11,896
حساب مزايا التقاعد المعترف به في حساب الأرباح و الخسائر	7,859	3,651
المزايا المدفوعة	(7,880)	(3,356)
تقدير الالتزامات في نهاية الفترة	**44,831**	**33,991**

Public

32- رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال :

* بلغ رأس المال المرخص به 10,000,000,000 جنيه مصري، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع 3,273,600,000 جنيه مصري في 31 ديسمبر 2021 موزع على 327,360,000 سهم عادي ، القيمة الاسمية لكل سهم 10 جنيهات

- تأسس البنك في عام 1983 و بلغت قيمة رأس المال المدفوع 50 مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ 1988/1/9 على زيادة رأس المال بمبلغ 7.5 مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ 1991/12/30 على زيادة رأس المال بمبلغ 11.5 مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ 1996/5/16 على زيادة رأس المال بمبلغ 181 مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ 2002/1/20 على زيادة رأس المال بمبلغ 250 مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ 2003/9/29 على زيادة رأس المال بمبلغ 100 مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ 2007/3/15 على زيادة رأس المال بمبلغ 200 مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ 2008/5/22 على زيادة رأس المال بمبلغ 200 مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ 2008/9/23 على زيادة رأس المال بمبلغ 200 مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ 2010/12/23 على زيادة رأس المال بمبلغ 240 مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ 2017/6/12 على زيادة رأس المال بمبلغ 288 مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ 2018/4/3 على زيادة رأس المال بمبلغ 1,000 مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ 2021/6/6 على زيادة رأس المال بمبلغ 545.6 مليون جنية

(ب) الاحتياطيات

- تتمثل الاحتياطيات في 31 ديسمبر 2021 فيما يلي:

	31 ديسمبر 2021 ألف جنيه مصري	30 يونيو 2020 ألف جنيه مصري
- احتياطي المخاطر البنكية العام	123,259	909
- احتياطي المخاطر البنكية- أصول ألت ملكيتها للبنك	-	16,394
- احتياطي قانوني	436,148	319,438
- احتياطي عام	29,231	24,998
- احتياطي القيمة العادلة – استثمارات مان خلال الدخل الشامل	160,628	238,394
- الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل بالعملة الأجنبية	(93)	(2,210)
- احتياطي خاص	28,543	25,766
- احتياطي رأسمالي	195,432	195,312
- احتياطي IFRS9	-	-
الاجمالى	**973,148**	**819,000**

1- احتياطي المخاطر البنكية العام :

يمثل المتبقى من اثر تطبيق معيار IFRS9 حيث تم دمج أرصدة احتياطى المخاطر البنكية العام و احتياطى IFRS9 والأحتياطى الخاص بالائتمان و تم استخدام الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي لمجابهة الخسائر الائتمان المتوقعة عند التطبيق الأولى للمعيار الدولـــى (1 يوليو 2019)

2- أحتياطى المخاطر البنكية – أصول آلت

إذا لم يتم التصرف في الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون خلال المدة المحددة وفقًا لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول سنويًا خلال فترة احتفاظ البنك بها

3- الاحتياطي القانونى :

وفقا للنظام الأساسى بالبنك يقتطع مبلغ يوازى 10% من الأرباح سنوياً لتكوين الاحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً يوازى 50% من رأس مال البنك المصدر ومتى نقص الاحتياطي عن هذا الحد يتعين العودة الى الاقتطاع.

4- احتياطي القيمة العادلة – إستثمارات ماليةمن خلال الدخل الشامل الاخر :

يمثل فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر

5- احتياطي رأسمالى:

تمثل أرباح بيع أصول ثابتة.

33- توزيعات الأرباح

لا يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كألتزام مالى و تخفض الأرباح المرحلة بها الا عندما يتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين ،و سوف يتم في نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة و عرضها على الجمعية العامة للمساهمين التي ستنعقد لاعتماد القوائم المالية الختامية و عندئذأسوف يتم اثبات توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين و مكافأة أعضاء مجلس الأدارة توزيعاً من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية عن نهاية السنة المالية الحالية وفقاً لتعليمات البنك المركزى الصادر فى هذا الشأن.

34- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء

	31 ديسمبر 2021 ألف جنيه مصري	30 يونيو 2020 ألف جنيه مصري
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	321,800	219,216
أرصدة لدى البنوك	7,924,085	4,661,523
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	165,600	506,675
	8,411,485	**5,387,415**

35- التزامات عرضية وارتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد البنك فى 31 ديسمبر 2021 وتم تكوين مخصص لبعض منها ولم يتم تكوين مخصص لبعض القضايا حيث انه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

(ب) ارتباطات رأسمالية

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز المالى مبلغ 559,981 ألف جنيه مصري وذلك طبقا لما يلي

	قيمة المساهمة	المبلغ المسدد	المتبقي ولم يطلب بعد
استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل	503,359	375,598	127,761
استثمارات مالية في شركات تابعة	-	-	-
إرتباطات رأسمالية أصول ثابتة	-	-	400,122
الإجمالي	**503,359**	**375,598**	**527,883**

(ب)/2 إرتباطات عن عقود التأجير التشغيلى

يبلغ مجموع الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار عن عقود إيجار تشغيلى غير قابلة للألغاء وفقاً لما يلى :

	31 ديسمبر 2021 ألف جنيه مصري	30 يونيو 2020 ألف جنيه مصري
لا تزيد عن سنة واحدة	552	499
أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	-	-
أكثر من خمس سنوات	31,546	31,701
الإجمالي	**32,098**	**32,200**

(ج) ارتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات

	31 ديسمبر 2021 ألف جنيه مصري	30 يونيو 2020 ألف جنيه مصري
خطابات ضمان	7,342,014	3,741,878
الاعتمادات المستندية (استيراد)	1,886,101	1,360,219
الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)	608,135	293,604
اوراق مقبوله الدفع	597,309	586,739
يخصم : غطاءات نقدية	(728,345)	(743,230)
الصافى	**9,705,214**	**5,239,210**
ارتباطات غير قابلة للالغاء عن تسهيلات ائتمانية	2,671,184	3,896,989
الإجمالي	**12,376,399**	**9,136,199**

Public

٣٦.الموقف الضريبي:

بالنسبة للموقف الضريبي للبنك:

- **ضرائب شركات الأموال:**

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧

تم انهاء الفحص وتم عمل اللجان الداخلية وانهاء النزاع امام مصلحة الضرائب.

السنوات ٢٠٠٧-٢٠١١

تم الفحص وتم إحالة الملف الى لجان الطعن وتم الطعن على قرار اللجنة والملف حاليا منظور امام القضاء.

السنوات ٢٠١١-٢٠١٦

تم الفحص وتم عمل اللجان الداخلية بمركز كبار الممولين وتم سداد كافة الضرائب المستحقة.

السنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠

يقوم البنك بتقديم الاقرارات الضريبية السنوية بصورة منتظمة وسداد أي ضرائب مستحقة من واقع هذه الاقرارات وفقاً لأحكام القانون.

- **ضرائب الدمغة:**

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩/٠٦/٣٠

تم الفحص وسداد الالتزامات الضريبية ولا توجد مستحقات على البنك.

السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١

ويلتزم البنك بسداد الضريبة وفقا للمواعيد القانونية.

- **ضرائب الأجور والمرتبات:**

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩

تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة.

السنوات ٢٠٢١-٢٠٢٠

يقوم البنك بتوريد الضريبة الشهرية بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

- **يقوم البنك بتقديم الإقرارات الضريبية بصورة منتظمة وفى المواعيد المقررة وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠**

الموقف الضريبي لشركة ضمان الصادرات:

- **تم الفحص وسداد ضرائب كسب العمل عن سنوات ٢٠١٠ – ٢٠١١ طبقاً للمطالبة الواردة من المأمورية.**
- **تم الفحص والسداد عن ضرائب الدمغة حتى عام ٢٠٠٦.**
- **تم الفحص والسداد عن ضرائب أرباح تجارية حتى عام ٢٠١١ و جاري فحص السنوات من عام ٢٠١٥ حتي عام ٢٠١٨.**

- تم الربط اللضرائب العقارية حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ ، و صدر قرار في الطعن المقدم من الشركة بتخفيض القيمة الايجارية و نتج عنه رصيد مدين لصالح الشركة لدى مصلحة الضرائب وقد تم إستهلاكه بنهاية شهر أغسطس ٢٠٢٠.
- قامت الشركة بتقديم الإقرار وسداد الضريبى عن ميزانية ٢٠٢٠/٢٠١٩ في نوفمبر ٢٠٢٠ .
- بخصوص السنوات من ١٩٩٤/١٩٩٥ حتى ١٩٩٨/١٩٩٩ فقد صدر حكم فى الإستئناف لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥ وصدر ربط من مصلحة الضرائب بناءاً على حكم الإستئناف وتم سداد الضرائب المستحقة على الشركة.

- الموقف الضريبي لشركة ايجبت كابيتال القابضة:

- **الضريبة شركات الاموال.**

السنوات من ٢٠١٠ /٢٠١٤

تم الفحص و الطعن على نتيجة الفحص و تحويل الملف الى اللجان الداخلية المتخصصة و تكليف قطاع الشؤون القانونية باتخاذ كافة الإجراءات نحو رفع دعوة قضائية و بالفعل تم رفع الدعوي رقم ٣٥٧٥٦.

تم الأنتهاء من التسوية النهائية و سداد المستحق لمصلحة الضرائب المصرية مع الأستمرار في رفع دعوي قضائية.

- **ضرائب كسب العمل.**

السنوات من ٢٠١٠/٢٠١٤

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠١٥/٢٠١٧

جاري الفحص

- **ضريبة الدمغة.**

السنوات من ٢٠١٠/٢٠١٧

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

- **ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.**

تم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة في موعدها وسداد الضريبة المستحقة علما بأن أخر سداد بتاريخ ٢٠٢١/١٠ ولم يتم اخطارنا من قبل المأمورية بأي اخطارات.

- لم يتم إخطار الشركة بطلب فحص حتى تاريخ إعداد القوائم المالية.

- الموقف الضريبي لشركة تنمية السياحة:

- **ضريبة شركات الاموال.**

السنوات ١٩٩٩/٢٠٠٣

تمت المحاسبة و الربط النهائي عن هذه السنوات وسداد الضريبة المستحقة بالكامل.

سنة ٢٠٠٤

تم الفحص و إحالة الملف الى لجان الطعن لم يتم تحديد موعد جلسة حتى تاريخه.

السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٩

لم يتم إدراج الشركة ضمن عينة الفحص عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٩ و تم اعتماد الإقرارات الضريبية و طبقا لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

السنوات ٢٠١٠/٢٠١٢

تم الفحص و إحالة الملف الى اللجان الداخلية و لم يتم تحديد موعد جلسة حتى تاريخه.

السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤

تم الفحص و إحالة الملف الى اللجان الداخلية لم يتم تحديد موعد جلسة حتى تاريخه.

سنة ٢٠١٥

ورد للشركة نموذج ٩أ ضرائب حيث بلغت الضريبة المقدرة علي الشركة بمبلغ ٨٨٩,٢ ألف جنيه و تم تقديم صحيفة الطعن في ٢٠٢١/٣/٢١ ولم يتم تحديد جلسة حتي تاريخه.

السنوات ٢٠١٥/٢٠٢٠

قدمت الشركة اللإقرارات الضريبية السنوية عن السنوات ٢٠١٥/٢٠٢٠ بانتظام و في المواعيد القانونية و فقا لاحكام القانون ٩١ لسة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية.

- ضريبة كسب العمل.

من بداية النشاط حتى ٢٠١٢

تم فحص ضرائب كسب العمل و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠١٣/٢٠١٧

اخطرت الشركة بطلب فحص و تم تجهيز متطلبات الفحص و جارى الفحص و لم تخطر الشركة بنتيجة الفحص حتى تاريخة.

- ضريبة الدمغة.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة،و لم تخطر الشركة نماذج محاسبة من يناير ٢٠١٤ حتى تاريخه.

- الموقف الضريبي لشركة المصرى للإستثمارات العقارية:

- ضريبة شركات الاموال.

_الشركة تقوم بتقديم الاقرار الضريبى فى المواعيد القانونية.

- تم الاستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة ووجد ان الشركة تم تقدير ضريبة جزافية عليها عن الفترة من ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ ٥٨٢ الف جم والشركة سددت بالاقرار ٣٧٧ الف وكذا خضوع ٢٠١٥/٢٠١٦ للفحص الجزافى وقد تم طلب الفحص الفعلى وفى انتظار قيام المأمور بالفحص .
- تم ورود مطالبة للشركة فى ٢٠٢١/٤/١١ عن فحص الشركة جزافى (تقديرى) عن عام ٢٠١٥ بمبلغ ٥٧٨٥٥٠٦ جم ، وتم تقديم الطعن فى المواعيد القانونية

- ضريبة كسب العمل.

تم الاتفاق مع المصلحة على الفحص الفعلى وفى انتظار ابلاغنا بتحديد موعد مع مأمور الفحص.

- ضريبة الدمغة.
- تم ورود مطالبة للشركة فى ٢٠٢١/٥/١١ عن فحص الشركة تقديرى (جزافى) عن الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٩ بمبلغ ٨٢٠ ألف جنيه ، وتم تقديم الطعن فى المواعيد القانونية.

- الموقف الضريبي لشركة ايه بيتا للإستثمارات العقارية:

- ضريبة شركات الاموال.

تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي في المواعيد المحددة قانوناً وطبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وكان آخرها عن السنة المالية المنتهية في ٣٠يونيو ٢٠٢٠.

طلبت الشركة من المأمورية فحص الشركة الفعلى وعدم الانتظار لايه فحص جزافى وبالفعل تم الفحص الفعلى حتى عام ٢٠١٨ وفى انتظار نتيجة الفحص .

- ضريبة كسب العمل.

تم ورود مطالبة للشركة فى ٢٠٢١/٢/٢٥ عن فحص الشركة تقديرى (جزافى) عن الفترة من ٢٠١٣/٩/٢٦ حتى ٢٠١٦/١٢/٣١ بمبلغ ٢٤٠ الف جنيه مصري.

تم تقديم الطعن بتاريخ ٢٠٢١/٣/٤ (فى المواعيد القانونية) وطلب الفحص الفعلى وتم تقديم جميع المستندات الازمة لذلك.

- ضريبة الدمغة.

تم ورود مطالبة للشركة فى ٢٠٢١/٣/١٤ عن فحص الشركة تقديرى (جزافى) عن الفترة من ٢٠١٣/٩/٢٦ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ بمبلغ ١,٤ مليون جنيه مصري.

تم تقديم الطعن بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٤ (فى المواعيد القانونية) وطلب الفحص الفعلى وتم تقديم جميع المستندات اللازمة لذلك.

الموقف الضريبي لشركة ايجيبت كابيتال للإستثمارات العقارية:

- ضريبة شركات الاموال.

تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً وكان أخرها عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

ورد الي الشركة نموذج ١٩ من مصلحة الضرائب بربط بمبلغ ٦٣ مليون وذلك عن أعوام ٢٠١٣-٢٠١٤ و قامت الشركة بالطعن علي ذلك النموذج في المواعيد القانونية وجاري إعادة فحص الشركة عن تلك لسنوات

ورد للشركة نموذج ٣١ لتجهيز فحص الشركة عن السنوات ٢٠١٥ وحتي ٢٠١٧

ورد للشركة نموذج ١٩ ربط ضريبي عن عام ٢٠١٥ و تم الطعن عليه في المواعيد القانونية المقررة.

- ضريبة كسب العمل.

تم مطالبة الشركة بربط ضريبي تقديري عن السنوات ٢٠١٢ حتي ٢٠١٧ وتم الطعن عليه في المواعيد المقررة وجاري الفحص.

تم مطالبة الشركة بربط ضريبي تقديري عن السنوات من ٢٠١٧ حتي ٢٠١٩ وتم الطعن عليه في المواعيد المقررة.

- ضريبة الدمغة.

بالإطلاع على ملف الشركة لدى مأمورية الضرائب تبين وجود نموذج فحص تقديري لضريبة الدمغة عن السنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٩ وقد قامت الشركة بالطعن عليه

- ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.

تم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة في موعدها وسداد الضريبة المستحقة ولم يتم فحص الشركة منذ بداية النشاط حتي الأن.

الموقف الضريبي لشركة بيتا المالية القابضة:

- ضريبة شركات الاموال.
- الشركة خاضعة لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً ، ولم يتم الفحص منذ بداية النشاط حتى الأن.
- ضريبة كسب العمل.

تم ورود مطالبة للشركة فى ٢٠٢٠/٨ عن فحص الشركة تقديرى (جزافى) عن الفترة من ٢٠١٣/١/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ بمبلغ ٣٩٥ الف جم .

تم تقديم الطعن بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٥ (فى المواعيد القانونية) وطلب الفحص الفعلى وتم تقديم جميع المستندات اللازمة لذلك.

- ضريبة الدمغة.

لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الأن.

الموقف الضريبي للشركة العالمية القابضة للتنمية والإستثمارات المالية:

- ضريبة شركات الاموال.

الشركة خاضعة لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً .
تم الاستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة وتبين انه تم فحص الشركة جزافى عن عام ٢٠١٣ و ٢٠١٧ ولم يرد خطاب رسمى بذلك وجارى طلب الفحص الفعلى لهذة السنوات.

- ضريبة كسب العمل.

تم الاستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة وتبين انه قد تم فحص الشركة جزافى عن الفترة من ٢٠١٢/١/١ حتى٢٠١٨/١٢/٣١ وتقدير ضريبة بمبلغ ١,٩مليون جنيه ولم يرد للشركة اى خطاب رسمى بذلك نتيجة عدم الاستدلال عن العنوان وجارى طلب الفحص الفعلى للشركة .

- ضريبة الدمغة.

لم يتم فحص ضريبة الدمغة منذ بداية النشاط حتى الأن.

الموقف الضريبي لشركة الإستثمارات السياحية بسهل حشيش:

- ضريبة شركات الاموال.

تتمتع الشركة بإعفاء ضريبى عن نشاط الفندق حتى عام ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

الفترة من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

تم الفحص و سداد الفروق بالكامل.

عن عام ٢٠٠٩

تم فحص دفاتر الشركة وأخطرت الشركة بالفروق الضريبية وتم الطعن في المواعيد القانونية.

٢٠١٠-٢٠١٨

تم تقديم المستندات و تم الفحص و في انتظار نتيجة الفحص

- ضريبة كسب العمل.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تم الفحص و تم الربط و سداد الفروق بالكامل.

٢٠١٧-٢٠٢٠

تم الفحص الفعلي و تم الطعن علي نتيجة الفحص خلال المدة القانونية

- ضريبة الدمغة.

من بداية النشاط حتى ٢٠٢٠

تم الفحص و تم الربط و سداد الفروق بالكامل.

٣٧ .صناديق الاستثمار :

(أ) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات – الأول – الخبير :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة ازيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس مليون وثيقة قيمتها مائة مليون جنيه خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة وقيمتها الاسمية وفقا لنشرة الاكتتاب ٣٣,٣٣ جم) لمباشرة نشاط الصندوق ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ عدد ١٠٠,٢٥٠ وثيقة كما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٧٩١٩١ وثيقة تمثل نسبة ٧٩% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ١٣٥,٧٢ جنيه وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك المصري لتنمية الصادرات على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي عمولات البنك مبلغ ٨٤,٢ ألف جنيه عمولة الإدارة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١، أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل .

(ب) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات – الثاني – النقدي :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة ازيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٢٨٦٧٤٦٦ وثيقة قيمتها ٢٨٦,٧٤٦,٦٠٠ جنيه خُصص للبنك ١٤٣٤٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق ذات عائد يومي تراكمي ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ عدد ١,٦٩٠,٧٧٥ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك عدد ٣٩,٤٤٠ وثيقة وهى تمثل نسبة ٢,٣٣% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٤٣٥,٤٢٦٧ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٣,٨٣٦ ألف جنية حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ أُدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ج) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدوري التراكمي – كنوز :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة برايم انفستمنتس للاستثمارات المالية، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٦١٢٥٠١ وثيقة قيمتها ٦١٢٥٠١٠٠ جنيه خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ عدد ٥٢,١٨١ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة. وهي تمثل نسبة ٩٥,٨٢% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ١٨٥,٣٩٢٩ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٦٤,١ ألف جنية حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١، أُدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

٣٨ .أرقام المقارنة:

- تم إعادة تبويب بعض ارقام المقارنة لتتفق مع العرض المالي للعام الحالي.
- في ظل تغير السنة المالية للبنك لتبدأ مع السنة الميلادية وتنتهي بنهايتها للتوافق مع قانون البنك المركزي الجديد، تم عرض قائمة الدخل المستقلة والايضاحات المتعلقة بها وكذا قائمة الدخل الشامل المستقلة وقائمة التدفقات النقدية المستقلة لفترة ثمانية عشر شهراً من ١ يوليو ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مقارنة بالسنة المالية (اثنى عشر شهراً) من ١ يوليو ٢٠١٩ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ وبالتالي فإن أرقام المقارنة بالقوائم المالية غير قابلة للمقارنة على وجه الإطلاق..

٣٩ . أحداث هامة:

- بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ و الذى الغى قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣.و يسرى هذا القانون على جهات من أهمها البنك المركزي المصري و الجهاز المصرفي المصري ، و يلتزم المخاطبون بأحكام القانون بتوفيق أوضاعهم طبقاً لأحكامه و ذلك خلال مدة لا تحاوز سنة من تاريخ العمل به ،و لمجلس إدارة البنك المركزي مد هذه المدة لمدة أو لمدد أخرى لا تجاوز سنتين علما بان البنك بصدد دراسة مواد القانون واللائحة التنفيذية حين صدورها واتخاذ اللازم في ضوء تلك الدراسة .
- انتشرت جائحة فيروس كورونا "وباء كوفيد-١٩ المستجد" عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية، مما ادى ذلك الي حالة من عدم التأكد في البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية. وقد أعلنت السلطات المالية والنقدية المحلية والعالمية على حد السواء عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة.

ويراقب البنك الوضع عن كثب حيث قامت إدارة البنك بدراسة الاثار المالية والاقتصادية الناتجة عن تفشى وباء كورونا المستجد بدءا من تحليل الاثار المتوقعة على مستوى الاقتصاد الكلى وتحديد القطاعات المتأثرة سلبا وتلك حيادية التأثر به وتأثير ذلك على المركز المالي للبنك و نتائج الاعمال هذا و قد قام البنك خلال الربع المالي المنتهى في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ بمراجعة نماذج تصنيف عملاء الائتمان بالبنك و الخاص باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مع التحقق من سلامة المنهجية المستخدمة وذلك بالاعتماد على محددات أساسية في التقييم كمخاطر الدولة و الصناعة و السيولة و النشاط واية متغيرات أخرى قد توثر بشكل مباشر على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- في إطار جهود البنك للتوافق مع قانون البنك المركزي الجديد، تم استصدار موافقات الجهات الرقابية على تغير السنة المالية للبنك لتبدأ مع السنة الميلادية في الأول من يناير وتنتهي بنهايتها.

٤٠ . الأحداث اللاحقة:

- وافقت الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٦ فبراير ٢٠٢٢ على زيادة رأس المال المدفوع بمبلغ ٢ مليار جنية مصري.